تبرئة الإمامين ابن قدامة والذهبي

من بدعة التفويض

إعداد

د/ محمد بن عبد الله المقشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن من العجب العجاب ما ذكره بعض مفوضة العصر من أنّ موفق الدين ابن قدامة والحافظ الذهبي رحمهما الله كانا من أهل التفويض، ولم يكونا من أهل الإثبات لصفات الله تعالى، وتعلقوا بما يوجد في كلام الإمامين من بعض المفردات، ككلمة "تفويض"، أو "يُفوَّض"، أو "لا تفسّر"، أو "يوكل معناها إلى الله"، أو "لا نعلم بحقيقة معناها"، ونحو ذلك.

وسنذكر ما يتبين به بطلان هذا القول، وأن نسبتهما إلى أهل التفويض غير صحيحة، وأنهما بعيدان عن التفويض – بمعناه عند المتأخرين– كل البعد.

ونذكر جملة من أقوالهما فيها التصريح بإثبات معاني صفات الله تعالى، وتفويض كيفياتها، وإثبات صفتي العلو والاستواء على العرش، وكون القرآن الذي بين دفتي المصحف، ألفاظه وحروفه ومعانيه، كلام الله تعالى.

ونجيب عما تمسك به بعض مفوضة العصر من الألفاظ التي فهموا منها تفويض هذين الإمامين.

أولاً: تبرئة موفق الدين ابن قدامة من بدعة التفويض

كان موفق الدين ابن قدامة على مذهب أهل السنة في إثبات صفات الله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تشبيه ولا تمثيل، وكان يحمل الصفات على المعنى الظاهر منها من دون تشبيه، وكان يثبت العلو، وله مصنّف مستقل فيه، ويثبت الحرف والصوت، وله مصنّف مستقل فيه.

وكان من أشد الأئمة على أهل البدع، وكلامه في حق المعتزلة والأشاعرة مشهور معلوم، وقد أكثر من النقل في كتبه عن أئمة السلف المثبتين لصفات الله تعالى.

وفيما يلي جملة من أقواله التي فيها التصريح بإثبات صفات الله تعالى، وأنها لا تُتأول بما يخالف معناها الظاهر:

قال رحمه الله في لمعة الاعتقاد (ص: ٧-٨): "وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم، **كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات**، لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله".

وقال أيضًا (ص: ٦٤) بعد أن ذكر صفات الله الواردة في القرآن وهي الوجه واليدين والنفس والمجيء والإتيان والرضى والمحبة والغضب والسخط، والصفات الواردة في السنة وهي النزول والضحك والعجب: "فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته، نؤمن به ولا نرده ولا نجحده، **ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره**، ولا نشبهه بصفات المخلوقين ولا بسمات المحدثين".

فقوله: "**ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره**"، واضح جدًا في أنّ هناك معنى ظاهر من آيات وأحاديث صفات الله تعالى، وأنه لا يُقبل التأويل المخالف لذلك المعنى الظاهر، والمفوضة -كما هو معلوم- يرون أن الظاهر محال، و أنه يجب نفيه.

ومثل ذلك أيضًا قوله في ذم التأويل (ص: ١١): "ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان **بصفات الله تعالى وأسمائه** التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها، **ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**، ولا تشبيه بصفات المخلوقين".

وقال أيضًا (ص: ٤٥) في **إثبات الجري على الظاهر**: "فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبارا، فقلتم في قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ} أي بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا؟.

قلنا: نحن لم نتأول شيئًا، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل؛ لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، **وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها، وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازًا،...**

وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: الله معك، أي: بالحفظ والكلاءة، ولذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}، وقال لموسى: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى}، ولو أراد أنه بذاته مع كل أحد لم يكن لهم بذلك اختصاص لوجوده في حق غيرهم كوجوده فيهم، ولم يكن ذلك موجبا لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة له.

فعُلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حُملت عليه فلم يكن تأويلاً، ثم لو كان تأويلاً فما نحن تأولنا، وإنما السلف رحمة الله عليهم الذي ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأولوه، فإن ابن عباس والضحاك ومالكا وسفيان وكثيرا من العلماء قالوا في قوله {وَهُوَ مَعَكُمْ} أي علمه، **ثم قد ثبت بكتاب الله والمتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه، وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالة على إرادة العلم منها...**".

فأثبت الظاهر وما دلّ عليه من المعاني، ولذلك قال: "**وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه**"، والذي يتعلق بالفهم هو المعنى لا اللفظ المجرد، والتفويض –كما هو معلوم – يقوم على نفي الظاهر واعتقاد أنه محال.

وقوله: "وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالة على إرادة العلم منها"، واللفظ في مذهب أهل التفويض لا يدل على شيء معين.

ونقل في إثبات صفة العلو (ص: ١٨٩-١٩٠) عن الحافظ ابن عبد البر مقرًا له قوله: "**أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات** الواردة كلها في القرآن والسنة، **والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك**، ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع، الجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، **فكلهم ينكرها، ولا يحمل منها شيئًا على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبّه**، وهم عند من أقرّ بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما ينطق به كتاب الله، وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله".

والمفوضة يحملون نصوص الصفات على المجاز، ويرون أنّ حملها على الحقيقة تشبيه.

وقال أيضًا في إثبات صفة العلو (ص: ٦٣): "فإن الله تعالى **وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين**، وجمع الله تعالى عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزا في طباع الخلق أجمعين، **فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم**، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم، وينطقون بذلك بألسنتهم، لا ينكر ذلك إلا مبتدع غال في بدعته، أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته".

وقال أيضًا (ص: ٦٥): "وأخبر عن فرعون أنه قال: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً} **يعني أظن موسى كاذبًا في أن الله إلهه في السماء**. والمخالف في هذه المسالة قد أنكر هذا، يزعم أن موسى كاذب في هذا بطريق القطع واليقين، مع مخالفته لرب العالمين، وتخطئته لنبيه الصادق الأمين، وتركه منهج الصحابة والتابعين والأئمة السابقين وسائر الخلق أجمعين".

وأورد (ص: ١٨٦) حديث النزول، ونقل عن الحافظ ابن عبد البر قوله: **"وفيه دليل على أن الله تعالى في السماء على العرش، من فوق سبع سماوات**، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله بكل مكان". **وفي هذا الاستدلال إثبات لمعنى النزول، وأنه من علو**.

وقال أيضًا في حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة (ص: ١٧): "موضع الخلاف **أننا نعتقد أن القرآن كلام الله وهو هذه المائة والأربع عشرة سورة، أولها سورة الفاتحة وآخرها المعوذات، وأنه سور وآيات وحروف وكلمات، متلو مسموع مكتوب، وعندهم أن هذه السور والآيات ليست بقرآن، وإنما هي عبارة عنه وحكاية، وأنها مخلوقة، وأن القرآن معنى في نفس الباري وهو شيء واحد لا يتجزأ**، ولا يتبعض ولا يتعدد، ولا هو شيء ينزل ولا يتلى ولا يسمع ولا يكتب، وأنه ليس في المصاحف إلا الورق والمداد".

وقال أيضًا (ص: ٤٧): "واتفق أهل السنة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، **ولم يكن القرآن الذي دُعوا إلى القول بخلقه سوى هذه السور التي سماها الله قرآنًا عربيًا**، وأنزلها على رسوله عليه السلام، **ولم يقع الخلاف في غيرها البتة**.

وعند الأشعري أنها مخلوقة، فقوله قول المعتزلة لا محالة، إلا أنه يريد التلبيس، فيقول في الظاهر قولاً يوافق أهل الحق، ثم يفسّره بقول المعتزلة"[1].

وقال أيضًا (ص: ٣٤): "ومدار القوم [أي: الأشعرية] على القول بخلق القرآن ووفاق المعتزلة، ولكن أحبوا أن لا يعلم بهم، فارتكبوا مكابرة العيان وجحد الحقائق ومخالفة الإجماع ونبذ الكتاب والسنة وراء ظهورهم، والقول بشيء لم يقله قبلهم مسلم ولا كافر.

ومن العجب أنهم لا يتجاسرون على إظهار قولهم ولا التصريح به إلا في الخلوات، ولو أنهم ولاة الأمر وأرباب الدولة، وإذا حُكيت عنهم مقالتهم التي يعتقدونها كرهوا ذلك وأنكروا وكابروا عليه، ولا يتظاهرون إلا بتعظيم القرآن وتبجيل المصاحف والقيام لها عند رؤيتها، وفي الخلوات يقولون: ما فيها إلا الورق والمداد، وأي شيء فيها، وهذا فعل الزنادقة".

وقال أيضًا (ص: ٤٠): "**وهذه اللفظة** [أي: أن القرآن حروف] **متداولة منقولة بين الناس لا ينكرها منكر، ولا يختلف فيها أحد، إلى أن جاء الأشعري فأنكرها، وخالف الخلق كلهم مسلمهم وكافرهم**، ولا تأثير لقوله عند أهل الحق، ولا تترك[2] الحقائق وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة، لقول الأشعري، إلا من سلبه الله التوفيق وأعمى بصيرته وأضله عن سواء السبيل".

وقال أيضًا في إثبات الصوت (ص: ٤٠-٤١): "**وقالوا أيضا: قد قلتم إن الله يتكلم بصوت ولم يأت كتاب ولا سنة؟**

قلنا: بل قد ورد به الكتاب والسنة وإجماع أهل الحق، أما الكتاب فقول الله تعالى: {وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً}، وقوله تعالى { مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ}، وقوله سبحانه وتعالى {{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ}، وقوله تعالى {وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى}، ولا خلاف بيننا أن موسى سمع كلام الله من الله بغير واسطة، ولا يسمع إلا الصوت؛ فإن الصوت هو ما يتأتى سماعه.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله يجمع الخلائق فيناديهم **بصوت يسمعه من بعد كما يسمع من قرب** أنا الملك أنا الديان».

وذكر عبد الله بن أحمد انه قال: سالت أبي فقلت: يا أبه إن الجهمية يزعمون أن الله لا يتكلم بصوت؟ فقال: كذبوا إنما يريدون على التعطيل".

---

(١) المناظرة في القرآن (ص: ٤٧).

(٢) لعل الصواب "ولا يترك".

وقال أيضًا في الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم (ص: ٤٩): "وأجمعنا على أنّ موسى سمع كلام الله من الله، لا من الشجرة، ولا من حجر، ولا غيره؛ لأنه لو سمعه من غير الله، كان بنو إسرائيل أفضل في ذلك منه؛ لأنهم سمعوا من أفضل ممن سمع منه موسى، لكونهم سمعوا من موسى، فلم سمي إذًا كليم الرحمن؟!.

فإذا ثبت هذا، لم يجز أن يكون الكلام الذي سمعه موسى إلا صوتًا وحرفًا، فإنه لو كان معنى في النفس وفكرة وروية، لم يكن ذلك تكليمًا لموسى، ولا موسى يسمع، ولا يتعدى الفكر، ولا يسمى مناداة".

ونقل في كتابه ذم التأويل (ص: ١٥) كلام الخطيب البغدادي بسنده إليه، ولفظه: "أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضي الله عنهم **إثباتها وإجراؤها على ظاهرها**[1]، **ونفي الكيفية والتشبيه عنها**، و**الأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات**، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا أن **إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى**

---

(١) ذكر بعض مفوضة العصر أنّ الخطيب البغدادي يقصد ظاهر اللفظ لا المعنى، وهذا غير صحيح لعدة أوجه:

الأول: أن الخطيب البغدادي – بعد أن حكى عن السلف إجراء الصفات على ظواهرها – نَفى الكيفية والتشبيه عنها، ولا يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنى، وإنما يُحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أُثبتت الصفات، فنفيُ الكيفية والتشبيه عما ليس بثابتٍ لغوٌ من القول.

الثاني: أنّه جعل إثبات الصفات كإثبات الذات، ومعلوم أن إثبات الذات ليس المقصود منه إثبات لفظ "الذات" فقط، فكذلك الصفات، قال رحمه الله: "والأصل في هذا أنّ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف".

الثالث: أن كلامه عامٌ في جميع صفات الله تعالى، وليس خاصًا بما عدا الصفات السبع.

ويؤيد ذلك أيضًا أنه قرن بين اليد والسمع والبصر، حيث قال: "فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر العلم".

ولم يقل أحد من مثبتي الصفات بأن السمع والبصر وبقية الصفات السبع تُجرى على ظاهر لفظها من دون إثبات معانيها، بل الجميع يقول بإثبات معانيها، فكذلك بقية الصفات.

لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول إنها الجوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل، ونقول إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها".

وهذا النصّ واضح جدًا في أن الذي يُنفى في باب الصفات هو التحديد والتكييف، وأما أصل معاني الصفات فيُثبت، ولذا قال: "**إثباتها وإجراؤها على ظاهرها**".

وفي هذا النص أيضًا التنصيص على صفة اليد لله تعالى، وساقها مع صفتي السمع والبصر، مما يدل على أن السلف كانوا يسوقون جميع الصفات مساقًا واحدًا، من دون تفريق بين الصفات السبع وغيرها.

وأورد أيضًا في كتابه ذم التأويل (ص: ١٧) قول الحافظ أبي بكر الإسماعيلي بسنده إليه، ولفظه: "اعلموا رحمنا الله وإياكم أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وصحت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،...ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم خلق آدم بنفسه، و{يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} **بلا اعتقاد كيف**، وأنه عز وجل {اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}، **ولم يذكر كيف كان استواؤه**".

ونصُّ الحافظ الإسماعيلي هذا واضح جدا في إثبات معاني صفات الله تعالى، **وأنّ الذي يفوَّض هو العلم بالكيفية**، ولذلك قال: "**ولم يذكر كيف كان استواؤه**".

وأورد موفق الدين أيضًا في كتابه ذم التأويل (ص: ١٦) قول شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني بسنده إليه، ولفظه: "إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة **يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته** التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، **ولا يكيفونها** تكييف المشبهة، **ولا يحرفون** الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف، **ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف**".

فقول أبي عثمان الصابوني – بعد أن نفى عن أهل السنة التكييف والتحريف–: "ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف"، ظاهر جدا في أنّ الله تعالى منّ على أهل السنة بمعرفة معاني الصفات.

وقال الموفق أيضًا في ذم التأويل (ص: ٤١): "ومن المعنى أنّ صفات الله تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل؛ لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار ولا نظير له ولا شبيه، فلا

تعلم صفاته وأسماؤه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات **دون كيفيتها وتفسيرها** فيجب الاقتصار على ما ورد".

فقوله: "**دون كيفيتها وتفسيرها**"، ظاهر في أن المنفي هو علمنا بالكيفية.

واستشهد أيضًا في عدة مواضع بقول الإمام مالك المشهور عندما سئل عن كيفية الاستواء؟ فقال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"، وهذا الأثر ظاهرٌ في إثبات المعنى ونفي العلم بالكيفية.

– توضيح كلام موفق الدين ابن قدامة الذي فهِم منه بعضهم التفويض:

هناك بعض العبارات في كلام ابن قدامة فهِم منها بعض مفوضة العصر أنها تدل على أنّ ابن قدامة كان مفوضًا التفويض المشهور عند متأخري الأشعرية، وهو "صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويُفوض علمه إلى الله تعالى، بأن يقال: الله أعلم بمراده".

وقبل ذكر هذه العبارات وبيان مراد الموفق منها، **أودّ التنبيه على أنّ مما يُستعان به على معرفة مراد المتكّلم هو جمع كلامه، وتفسير بعضه ببعض، ومعرفة عادته في ألفاظه ومعانيه، فلا يُحمل لفظه وكلامه على خلاف ما جرت عادته باستعماله فيه، بل يُحمل على ما يتفق مع سائر كلامه حتى لا يكون متناقضًا.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح (٤/٤٤): "يجب أن يفسَّر كلام المتكلّم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلّم به، وتُعرف المعاني التي عُرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عُرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استُعمِل لفظُه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وتُرك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحُمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عُرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضًا، وترْكِ حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفًا لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذبًا عليه".

وسنذكر الآن أهم هذه العبارات التي فهِم منها بعضهم التفويض، ونبين مراد ابن قدامة منها:

– **العبارة الأولى**: هي قوله: "**وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلِّم بها**":

وقبل أن نبين المراد بهذه العبارة، نسوق كلام ابن قدامة الذي وردت فيه هذه العبارة كاملاً، قال رحمه الله في ذم التأويل (ص: ١١): "ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها، ولا تفسير **ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرّوها كما جاءت، **وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلِّم بها**.

وقال بعضهم: ويروى ذلك عن الشافعي رحمة الله عليه: آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلموا أنّ المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه، **ولم يعلموا حقيقة معناه**"اهـ.

– مراد ابن قدامة بقوله: "وردّوا معناها إلى المتكلِّم بها":

من المعلوم أنّ أولى ما يُفسَّر به كلام المتكلم، هو كلامه نفسه، وقوله هنا: "وردّوا معناها إلى المتكلِّم بها"، يفسِّره قوله في نهاية النص السابق: "ولم يعلموا حقيقة معناه".

وبالتالي فالمنفي هو العلم بحقيقة المعنى وهو الكيفية.

أما العلم بأصل المعنى فابن قدامة يُثبته، ولذلك قال قبل ذلك: "**ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**"، فدل على أنّ هناك معنى ظاهر من نصوص الصفات، وأنه لا يُقبل التفسير والتأويل المخالف لذلك المعنى الظاهر.

ومما يؤكِّد أنّ المنفي حقيقة المعنى لا أصل المعنى أنّ كلام ابن قدامة عامٌ في جميع أسماء الله وصفاته، ومعلوم أن الحياة والقدرة والسمع والبصر والعلم ونحوها لم يقل أحدٌ من مثبتي الصفات بتفويض المعنى فيها. فدل ذلك على أنّ المنفي هو حقيقة المعنى وهو الكُنه والكيفية.

ومما يبين ذلك بجلاء أن ابن قدامة عبّر بهذه العبارة، وهي "**عدم العلم بحقيقة المعنى" أثناء كلامه عن الإسراء والمعراج وأشراط الساعة وغير ذلك من أمور الغيب، مع كون جميع ذلك معلومًا.**

قال في لمعة الاعتقاد (ص: ٢٨-٣١): "الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنّا، نعلم أنه حق وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه، أو جهلناه، **ولم نطلّع على حقيقة معناه** مثل **حديث الإسراء والمعراج**...ومن ذلك **أشراط الساعة**، مثل خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل".

فالمنفي هو العلم بحقيقة المعنى وهو الكيفية، وأما أصل معنى الإسراء والمعراج فهو معلوم قطعًا، لكننا نجهل حقيقته وكيفيته.

وبالتالي: فالذي يفوّضه ابن قدامة هو حقيقة المعنى وهو الكيفية، أما أصل المعنى فهو –كما تقدم – يُثبته، وقد قدمنا ذكر كثير من نصوصه التي تدل على ذلك.

ومما يدل دلالة صريحة على إثباته لأصل المعنى، وأن ذلك ليس بتشبيه، قوله في الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم (ص: ٤٤): "**الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشبيه،** كما أن إدراك البصر بأنه إدراك المبصرات، والسمع في أنه إدراك المسموعات، والعلم في أنه إدراك المعلومات، ليس بتشبيه، كذلك هذا [أي: إثبات الحرف]".

وقال أيضًا في تحريم النظر في كتب الكلام (ص: ٥٧): "كذلك طائفة المتكلمين والمبتدعة تمسكوا بنفي التشبيه توسلاً إلى عيب أهل الآثار وإبطال الأخبار، **وإلا فمن أي وجه حصل التشبيه، إن كان التشبيه حاصلاً من المشاركة في الأسماء والألفاظ، فقد شبهوا الله تعالى حيث أثبتوا له صفات من السمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والحياة مع المشاركة في ألفاظها،** ولله تسعة وتسعون اسمًا ليس فيها ما لا يسمى به غيره إلا اسم (الله) تعالى و(الرحمن)، وسائرها يسمى بها غيره سبحانه وتعالى، ولم يكن ذلك تشبيهًا ولا تجسيمًا".

فكلامه هذا صريح في غاية الصراحة في أن إقراره بصفات الله تعالى ليس لمجرد ألفاظ النصوص، بل هو يثبت أصل المعنى، وهو ما عبّر عنه بقوله: "**أصل الحقيقة"، وبيّن أن إثبات أصل المعنى ليس بتشبيه.**

فالحاصل أن قوله في النص السابق: "**وردّوا معناها إلى المتكلِّم بها**"، أي: ردّوا حقيقة معناها، فيكون قوله هذا مساوٍ لقوله في آخر النص: "**ولم يعلموا حقيقة معناه**".

وحقائق – أي: كُنه وكيفيات – صفات الله تعالى هي من التأويل الذي استأثر الله بعلمه. وهذا هو تفويض السلف.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١٢): "**وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته** كما قال مالك: والكيف مجهول. فإذا قالوا: **ما حقيقة علمه** وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله".

وقال ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص: ٨٠) بعد أن ذكر الصفات الفعلية الاختيارية ومنها الاستواء والإتيان والمجيء والنزول والغضب والرضا: "ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، **وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله**، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، **ولكن أصل معناه معلوم لنا**".

– العبارة الثانية: قوله في لمعة الاعتقاد (ص: ٦): "**وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه، ونردّ علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله**".

وتمام النصّ في لمعة الاعتقاد (ص: ٥-٦): "**وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول**، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل.

وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه، ونردّ علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله اتباعا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا}".

والجواب أنّ هذا النقل ظاهر جدًا في أنّ ابن قدامة يقول بأنه يُفوِّض المعنى فيما أشكل من نصوص الصفات، وليس في جميع نصوص الصفات.

وهذا لا إشكال فيه، فإن المثبِت قد يرِد عليه نصٌ في الصفات يُشكِل عليه ولم يقف على معناه، فحسبه في هذه الحالة أن يكِلَ علمه إلى قائله.

فنصوص الصفات عند ابن قدامة قسمان:

القسم الأول: ما يجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وهذا هو المذكور في قوله: "وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن **وجب الإيمان به**[1]، **وتلقيه بالتسليم والقبول**".

---

(١) الإيمان بالشيء لا يتصور إلا بعد العلم به، فالإيمان بالصفات مترتب على معرفة معناها؛ إذ لا يمكن أن يكون إيمان من غير معرفة بالمعنى.

القسم الثاني: ما أشكل من نصوص الصفات، فيجب إثبات لفظه، وعدم التعرض لمعناه، وهذا هو المذكور في قوله: "**وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه، ونردّ علمه إلى قائله**".

فالقسم الأول يتلقاه بالتسليم والقبول، ولا يتعرّض لتأويله، بل يقبله بمعناه الظاهر، ولذلك نفى عنه التشبيه والتمثيل، ولا يُنفى التشبيه إلا بعد إثبات المعنى، فنفي التشبيه والتمثيل عما ليس بثابت لغو من القول.

وهذا القسم هو الغالب على نصوص الصفات، ولذلك قال: "**وكل** ما جاء في القرآن **أو صح** عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن **وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول**".

وقد سبق أنه ذكر صفة النزول والضحك والعجب، ثم قال: "ولا نتأوله **بتأويل يخالف ظاهره**"، فأثبت له المعنى الظاهر، وبيّن أنه لا يُقبل التأويل المخالف لذلك الظاهر.

وسبق أيضًا أنه قال: "**ظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه**"، والذي يتعلق بالفهم هو المعنى لا اللفظ المجرد.

والقسم الثاني: – وهو إثبات اللفظ مع تفويض المعنى–، خاصٌ بما أشكل من نصوص الصفات، ولذلك قال: "وما أشكل من ذلك".

والحاصل أن هذا ليس تفويضًا عامًا في جميع نصوص الصفات، وعلى جميع الأمة، وإنما هو تفويض خاص في نصوص معينة اشتبهت على شخص معين، فالواجب عليه تفويض معنى ذلك النص حتى يتبين له.

ومثال ذلك ما يُشكل ويشتبه على بعض الناس معنى التردد في حديث: «ما تردّدتُ في شيء تردّدي في قبض نفس عبدي المؤمن...»، فيُفوِّض معناه حتى يتبين له وينكشف المعنى الحق.

فهذا التفويض، تفويضٌ مقيدٌ: بنص معين وليس عامًا في جملة النصوص، وبشخصٍ معين وليس حكماً عامًا على جميع الأمة.

وتفويضُ ما أشكل لا إشكال فيه، ولكن الشأن في أن يُجعل ذلك منهجًا عامًا فيما سوى الصفات السبع أو الثمان بزعم أن ظاهر تلك النصوص يوهم التجسيم والتشبيه.

فالعالم قد يكون من أهل الإثبات لصفات الله في الأعم الغالب، ولكن قد يُشكل عليه بعض نصوص الصفات فيردّ علمها إلى قائلها.

والوضوح والإشكال في النصوص أمر نسبي يختلف به الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مشكلاً عند شخص ما هو واضح عند شخص آخر.

وكم من إمام من الأئمة أشكل عليه نصٌ من نصوص الصفات فيثبته لفظا ولا يتعرض لمعناه، أو يؤول معناه، كما صنع إمام الأئمة ابن خزيمة في حديث الصورة حيث لجأ إلى تأويله، مع أنه كان رأسًا في السنة وفي إثبات صفات الله تعالى، وشجى في حلوق المعطلة، كما هو ظاهر في كتابه التوحيد، الذي سماه الرازي بكتاب الشرك.

وثمت شيء آخر وهو أنّ موفق الدين ابن قدامة لا يقول بنفي المعنى الظاهر حتى فيما أشكل من نصوص الصفات، بل يترك التعرض لمعناه ويردّ علمه إلى قائله، بخلاف المفوضة؛ إذ إنهم ينفون المعنى الظاهر، ويقولون بأن ظواهر هذه النصوص غير مرادة[1]**، ثم يتوقَّفون عن تعيين المعنى المجازي المراد،** فهم في الحقيقة قائلون بالتأويل في الجملة، وابن قدامة غير قائل بذلك، فنسبته إلى المفوّضة غير دقيقة حتى فيما أشكل من نصوص الصفات.

---

(١) ليس المقصود بالظاهر ما كان مثل صفات المخلوقين، فهذا قطعًا غير مراد، وإنما المراد بالظاهر أنها صفات لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله، ونسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٨٠-١٨١): "**ومن تتبع الآثار علم أيضا قطعًا أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم [أي: السلف] حرف واحد يناقض ذلك،** بل كلهم مجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة يصدق بعضهم بعضًا، وإن كان بعضهم أعلم من بعض، كما أنهم متفقون على الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها.

ثم ليس أحد منهم قال يومًا من الدهر: ظاهر هذا غير مراد، ولا قال: هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره، مع أنهم قد قالوا مثل ذلك في آيات الأحكام المصروفة عن عمومها وظهورها، وتكلموا فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه متناقض، وهذا مشهور لمن تأمله.

وهذه الصفات أطلقوها بسلامة وطهارة وصفاء لم يشربوه بكدر ولا غش، ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم سلف الأمة قالوا للأمة: الظاهر الذي تفهمونه غير مراد، أو لكان أحد من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها.

فإن كان بعض المتأخرين قد زاغ قلبه حتى صار يظهر له من الآية معنى فاسد مما يقتضي حدوثًا أو نقصًا فلا شك أن الظاهر لهذا الواقع غير مراد، وإذا رأينا رجلاً يفهم من الآية هذا الظاهر الفاسد قرّرنا عنده أولا أنّ هذا المعنى ليس مفهومًا من ظاهر الآية، ثم قرّرنا عنده ثانيًا أنه في نفسه معنى فاسد حتى لو فُرض أنه ظاهر الآية – وإن كان هذا فرض ما لا حقيقة له– لوجب صرف الآية عن ظاهرها كسائر الظواهر التي عارضها ما أوجب أن المراد بها غير الظاهر".

– **العبارة الثالثة:** قوله في روضة الناظر (١/ ٢١٥) مع تقريره أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله: "**والصحيح: أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله،** كقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان}، {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَي}، {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّك} {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا}، ونحوه. فهذا اتفق السلف رحمهم الله على الإقرار به، وإمراره على وجهه وترك تأويله".

والشاهد أنه جَعَلَ صفات الله تعالى من المتشابه، وذكر أنه يحرم التعرض لتأويلها، بل تمر على وجهها.

والجواب عن هذه العبارة بما يلي:

أولاً: قولهم بأن ابن قدامة جعَلَ الصفات من باب المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله:

ويجاب عن ذلك بأنّ جعْله الصفات من باب المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله لا إشكال فيه؛ فإن التأويل يراد به حقيقة ما يؤول إليه الشيء[1]، قال ابن جرير الطبري في جامع البيان (٦/ ٢٠٥) في معنى التأويل: "وأصلهُ من :"آل الشيء إلى كذا" إذا صار إليه ورجع".

وصفاتُ الله تعالى يجوز أن يقال عنها: إنها من المتشابه، أي: حقائقها وكيفياتها، فلا يعلم ذلك إلا الله.

وممن حملَ المتشابه على كيفيات الصفات الحافظ أبو بكر الإسماعيلي (المتوفى: ٣٧١هـ)، قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ١٩١-١٩٢): "وقرأت في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ}، وقال: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}، ونؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف، **فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل،** فانتهينا إلى ما أحكمه، **وكففنا عن الذي يتشابه**".

---

(١) التأويل في الكتاب والسنة جاء بمعنيين:

الأول: التأويل بمعنى التفسير، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس: «اللهم علمه التأويل».

الثاني: التأويل بمعنى حقيقة ما يؤول إليه الشيء، كقوله تعالى: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ}، وكقوله: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ}، أي: أخبار يوم القيامة ووقوعها. وهذا المعنى الثاني هو الغالب في القرآن الكريم.

فقوله: "**وكففنا عن الذي يتشابه**"، بعد قوله: "**فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فَعَل**"، **صريحٌ في أن المتشابه كيفيات الصفات.**

وممن ذهب إلى هذا – أعني: حمْل المتشابه على كيفيات صفات الله– أبو اليسر البزدوي الحنفي (المتوفى: ٤٨٢هـ)، حيث قال كما في أصول البزدوي (ص: ١٠): "**وكذلك [أي: وكإثبات الرؤية] إثبات اليد والوجه حق عندنا، معلوم بأصله متشابه بوصفه،** ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردّوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة".

وقال شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) كما في شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص: ٩٣): إثبات اليد والوجه حق عندنا ...**وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل، معلوم المعنى بالنص** أي بالآيات القطعية والدلالات اليقينية، **وتوقفوا فيما هو متشابه وهو الكيفية،** ولم يجوزوا الاشتغال في طلب ذلك".

– وعدم العلم بالتأويل لا يعني عدم العلم بالمعنى؛ فإن وقت الساعة من المتشابه عند كثير من السلف، مع أنّ معنى الساعة معلوم لا خفاء فيه، قال الإمام ابن جرير الطبري: "جامع البيان (٦/٢٠٠): "قال أبو جعفر: والقول الذي قاله ابن عباس: من أنّ: "**ابتغاء التأويل" الذي طلبه القوم من المتشابه، هو معرفة انقضاء المدة ووقت قيام الساعة،** والذي ذكرنا عن السدي: من أنهم طلبوا وأرادوا معرفة وَقتٍ هو جَاءٍ قبل مجيئه = أولى بالصواب... **وإنما قلنا: إن طلب القوم معرفة الوقت** الذي هو جاءٍ قبل مجيئه المحجوب علمه عنهم وعن غيرهم، **بمتشابه آي القرآن** – أولى بتأويل قوله: "وابتغاء تأويله"، لما قد دللنا عليه قبلُ من إخبار الله جل ثناؤه أن **ذلك التأويل لا يعلمه إلا الله**".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٦): "الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم، **ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة**".

– ومما يؤكد أن مراد ابن قدامة بالمتشابه هو حقائق وكيفيات الصفات، أنّ أول مثال ذكره في الآيات المتشابهات من آيات الصفات، هو قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}.

وهذا النص بذاته ذكره في كتابه إثبات صفة العلو (ص: ٦٤) من أدلة العلو، بل هو أول دليل من القرآن ذَكَره لإثبات صفة العلو، ثم ثنّى بعد ذلك بقوله تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}، وغير ذلك من الآيات الدالة على العلو.

فاستدلاله بهذه الآية لإثبات العلو إثباتٌ منه لمعنى الاستواء، وأنه العلو والارتفاع على العرش، وإلا لما كان لاستدلاله بها وجه.

فلو كانت هذه الآية عنده من المتشابه المحض بحيث لا يُفهم منها معنى، فكيف استنبط منها الدلالة على صفة العلو؟!.

ومثل ذلك أيضًا ذكره لحديث النزول –كما تقدم– ضمن رسالته إثبات صفة العلو، وفي ذلك إثباتٌ لمعنى النزول، وأنه من علو.

ثانيًا: قوله: "ويحرم التعرض لتأويله":

ويجاب عن ذلك أن مراد ابن قدامة بالتأويل هنا تأويل الجهمية الذين ابتدعوا تأويل صفات الله على خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات، وذلك كتأويل الاستواء بالاستيلاء، والنزول بنزول الرحمة، واليد بالقدرة، ونحو ذلك.

ويبين ذلك بجلاء أنه قال –كما تقدم– عن نصوص الصفات: "**ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**"، وقال: "**ولا نتأوّله بتأويل يخالف ظاهره**"، فبيّنَ أنّ التأويل المنفي هو الذي يخالف ظاهر نصوص الصفات.

ومما يؤكِّد أن التأويل المنفي في كلامه هو تأويلات الجهمية، أنه ذكر في لمعة الاعتقاد (ص: ١٣) جملة من نصوص العلو وأن الله تعالى فوق العرش، ثم قال: "فهذا وما أشبهه مما أجمع السلف رحمهم الله على نقله **وقبوله**، ولم يتعرضوا لرده **ولا تأويله**، ولا تشبيهه ولا تمثيله".

ومعلومٌ قطعًا أنه يُثبت العلو وله مصنَّف مستقل في ذلك، وقد تقدّم ذكر بعض نصوصه الصريحة في إثبات العلو، وذكر أن المخالف في ذلك مخالف لرب العالمين، وأنه مخطِّئ لنبيه الصادق الأمين، وتاركٌ لمنهج الصحابة والتابعين والأئمة السابقين وسائر الخلق أجمعين.

ومما يدل على أنّ التأويل والتفسير المنفي في كلامه هو التأويل والتفسير المخالف لظاهر النصوص، قوله كما في التحبير شرح التحرير للمرداوي (٣/ ١٢٩٢): "**أما قولهم: أنتم فسرتم هذه الصفة.**

قلنا: **إنما لا يجوز تفسير المتشابه الذي سكت السلف عن تفسيره،** وليس كذلك الكلام، فإنه من المعلوم بين الخلق لا تشبيه فيه، وقد فسره الكتاب والسنة.

الثاني: **أننا – نحن – فسرناه بحمله على حقيقته، تفسيرًا جاء به الكتاب والسنة، وهم فسّروه بما لم يرد به كتاب ولا سنة، ولا يوافق الحقيقة،** ولا يجوز نسبته إلى الله تعالى".

والحاصل أن مراده بقوله: "**ويحرم التعرض لتأويله**"، تأويلات الجهمية ومن تبعهم المخالفة لظاهر النصوص.

ومثل قوله: "ويحرم التعرض لتأويله"، قولُه في آخر النص السابق: "**وإمراره على وجهه وترك تأويله**"، أي: إمراره مع إبقاء دلالته على ما دلّ عليه، وترك تأويله بتأويلات الجهمية المحدَثة المبتدَعة المخالفة لظاهر النصوص.

فقوله: "**وإمراره على وجهه"، مثل قول بعض السلف: "أمروها كما جاءت"، وقولهم هذا يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان.**

ويؤكد ذلك استعمال بعض السلف لهذه العبارة ونحوها في أحاديث الرؤية والإسراء والميزان والوعيد، مع كون معانيها معلومة.

وللاستزادة يُرجع لرسالتنا الموسومة بـ: "**معنى قول بعض السلف في صفات الله: "أمرّوها كما جاءت"، وبيان المراد بنفي المعنى والتفسير والكيف الوارد في كلام بعضهم**".

ثانيًا: تبرئة الحافظ الذهبي من بدعة التفويض

كان الحافظ أبو عبد الله الذهبي على مذهب السلف الصالح، وكان يهتم بالمأثور من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين، ومن سار على نهجهم واقتدى طريقهم، وسلك سبيلهم، وكان يصرّح بأن الله تعالى فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول، ونقله عنهم الأئمة.

وفي كتابيه "العلو للعلي الغفار"، و"العرش"، ذكر النصوص من الكتاب والسنة في مسألة إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه، ثم ذكر أقوال سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ومن سلك سبيلهم وسار على نهجهم، ناصراً بذلك قولهم، وراداً على من خالفهم من الجهمية ومتأخري المتكلمين.

وكان – رحمه الله- يثبت الصفات الخبرية التي لا يثبتها الأشعرية كصفة الوجه، واليدين، والأصابع، والقدم، والساق، والمجيء، والإتيان.

واستدل في عدة مواطن بالقاعدتين المشهورتين، وهما أنّ القول في الصفات كالقول في الذات، وأنّ القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، وألّف كتاب الأربعين في صفات رب العالمين.

وكان -رحمه الله- ينافح ويدافع عن عقيدة أهل السنة، ويثني على أهلها بما يستحقونه من الأوصاف، ويُبرز جهودهم العلمية والعملية في نشر السنة ونصرتها، قال تلميذه التاج السبكي الأشعري كما في طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ١٣٤): "وإنما ننكر وندفع من شيخنا تعرّضه كل وقت لذكر العقائد وفتحه لأبواب مقفلة"، وقال أيضًا (٢/ ٢٥): "والذي أفتي به أنه **لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في ذمّ أشعري، ولا شكر حنبلي**".

وفي الوقت ذاته سلّط الحافظ الذهبي قلمه على أهل البدع والأهواء، فما يمرّ على صاحب بدعة إلا ويشير إلى بدعته، ويبين وجه انحرافه، وقول أهل السنة فيه وفي بدعته، ولذلك قال عنه تلميذه التاج السبكي كما في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٣) بأنه "**إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر**"، وقال (٩/١٠٣): "وكان شيخنا – والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل- **شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة** الذين إذا حظروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدّم القافلة". ومراده بأهل السنة الأشاعرة.

ومما يؤكِّد أن الحافظ الذهبي لم يكن على مذهب التفويض – بمعناه عند متأخري الأشعرية- أنه قد حيل بينه وبين تولي مشيخة دار الحديث الأشرفية – التي شغرت مشيختها بعد وفاة رفيقه الحافظ المزي-، مع

كونه أعلم الناس بالحديث في زمانه، وما ذاك إلا لأنه لم يكن أشعريًا، كما في طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٢٠٠-٢٠١).

- وإنّ مما يقضى منه العجب ما ذكره بعض مفوضة العصر من أنّ الحافظ الذهبي كان مفوّضًا، وأنّه من أكثر الناس تأكيدًا على أن مذهب السلف هو إمرار نصوص الصفات من دون إثبات ما دلّت عليه من معاني.

وقبل أن نبين بطلان هذه التهمة، نذكر جملة من أقوال الحافظ الذهبي فيها التصريح -بأوضح وأبلغ عبارة- بإثبات معاني صفات الله، وتفويض كيفياتها، وأنّ عبارات الصفات بيّنة جليّة واضحة للسامع، ووجوب إجراءها على ظاهرها الذي وُضعت له.

ثم نذكر جملة من أقواله في إثبات علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على العرش، وإنكاره للمذهب القائل بأن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا بائن عن خلقه ولا متصل بهم، ولا كذا ولا كذا، وقوله بأنّ هذا القول لا يُعقل ولا يُفهم، وأنه مخالف للآيات والأحاديث، وأن هذه السلوب وصفٌ للمعدوم.

ثم نذكر بعض أقواله في أن القرآن العربي المنزل — ألفاظه وحروفه ومعانيه - هو كلام الله تعالى، وأنه عين ما تكلّم الله به، وإنكاره مقالة الأشعرية في أن القرآن هو المعنى القائم بالنفس وأن المنزل إنما هو عبارة عنه، وقوله في أنّ ابن كُلاّب هو أول من قال بالكلام النفسي، وأنه لم يُسبق إليه.

أولاً: أقوال الحافظ الذهبي في إثبات معاني صفات الله، وتفويض كيفياتها:

- نقل في كتابه العلو للعلي الغفار (ص: ٢١٤) قول أبي جعفر الترمذي (المتوفى: ٢٩٥هـ) عند ما سأله سائل عن حديث نزول الرب، فالنزول كيف هو؟ يبقى فوقه علو؟ فقال: "**النزول معقول، والكيف مجهول**، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

ثم علّق عليه بقوله: "قلتُ: صدق فقيه بغداد وعالمها في زمانه، **إذ السؤال عن النزول ما هو؟ عِيٌّ**[1]؛ **لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، وإلا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم والاستواء عبارات جلية واضحة للسامع**، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء، فالصفة تابعة للموصوف، **وكيفية ذلك مجهولة عند البشر**".

وهذا نصٌ صريحٌ – وأيّ صريح– في إثبات المعنى المعروف في اللغة، الواضح للسامع.

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥١): "فتفرع من هذا أن **الظاهر يُعنى به أمران:**

أحدهما: **أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب** كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره "**قرآءتها تفسيرها"، يعني أنها بينّة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف،** وهذا هو مذهب السلف مع اتفاقهم أيضًا أنها لا تُشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته".

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥٤) – بعد أن ذكر قول الخطيب البغدادي **في إجراء أحاديث الصفات على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وأن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات**–: "وقال نحو هذا القول قبل الخطيب الخطابي أحد الأعلام، وهذا الذي علمت من مذهب السلف. **والمراد بظاهرها أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وُضعت له**، كما قال مالك وغيره: الاستواء معلوم. وكذلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والإرادة **والوجه** ونحو ذلك، **هذه الأشياء معلومة فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا**. والله أعلم".

---

(١) العِيُّ: خِلاف البيان. انظر: الصحاح (٦/ ٢٤٤٢).

وهذا النص – والذي قبله – صريح في أنّ معاني الصفات واضحة بيّنة معلومة في اللغة، وأنها لا تحتاج إلى تفسير، وأنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، وأن المراد بظواهر ألفاظ النصوص ما وُضِعت له.

– وقال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٩): "**النصوص في الصفات واضحة، ولو كانت الصفات تُرد إلى المجاز لبطل أن يكون صفات لله**، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فهو موجود حقيقة لا مجازًا وصفاته ليست مجازًا".

– وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٣٢): "قلتُ: **قد صار الظاهر اليوم ظاهرين**: أحدهما حق، والثاني باطل.

فالحق أن يقول: إنه سميع بصير، مريد متكلم، حي عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليمًا، واتخذ إبراهيم خليلا، وأمثال ذلك، **فنمرّه على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى**، ولا نقول: له تأويل يخالف ذلك.

والظاهر الآخر وهو الباطل، والضلال: أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتمثل البارئ بخلقه، تعالى الله عن ذلك، بل صفاته كذاته، فلا عدل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مثيل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي. والله أعلم".

– وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ١٣) بعد ذكره لآيات العلو: "فإننا على أصل صحيح وعقد متين من أن الله تقدس اسمه لا مثل له، وأن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة؛ إذ الصفات تابعة للموصوف، **فنعقل وجود الباري ونميز ذاته المقدسة عن الأشباه من غير أن نتعقل الماهية، فكذلك القول في صفاته، نؤمن بها، ونعقل وجودها، ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نشبهها أو نكيفها** أو نمثلها بصفات خلقه. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا".

وهذا النص واضح جدًا في أننا نعلم بالصفات من حيث الجملة، ونعقل وجودها، ولا نعلم كيفيتها، كما أننا نعلم بالذات من حيث الجملة.

- ونقل في تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠١) قول أبي أحمد القصاب: "كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصف بها نبيه **فهي صفة حقيقة لا مجازًا**".

ثم قال: "قلتُ: **نعم لو كانت صفاته مجازًا لتحتّم تأويلها**، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ومعنى الحياة كذا، **ولفُسِّرت بغير السابق إلى الأفهام**، فلما كان مذهب السلف إمرارها بلا تأويل، **عُلم أنها غير محمولة على المجاز وأنها حقٌ بيّن**".

وهذا النص صريح في أن صفات الله تعالى ليست مجازًا، وأنها لا تُفسّر بغير السابق إلى الأفهام.

- ونقل في كتابه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥٠) قول الحافظ ابن عبد البر: "**أهل السنة مجموعون على الإقرار بالصفات** الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها **وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك** ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها **ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن مَن أقر بها مشبّه**، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود[1]".

ثم علّق عليه بقوله: "صدق - والله - **فإن مَن تأول سائر الصفات وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام أدّاه ذلك السلب إلى تعطيل الرب وأن يشابه المعدوم**، كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مَثلُ الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة، قيل: لها سعف؟ قالوا: لا. قيل: فلها كرب؟ قالوا: لا. قيل: لها رطب وقنو؟ قالوا: لا. قيل: فلها ساق؟ قالوا لا. قيل: فما في داركم نخلة.

قلتُ: كذلك هؤلاء النفاة قالوا: إلهنا الله تعالى، وهو لا في زمان ولا في مكان، ولا يُرى، ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يغضب ولا يريد ولا ولا، وقالوا: سبحان المنزه عن الصفات. بل نقول: سبحان الله العلي العظيم السميع البصير المريد الذي كلم موسى تكليمًا، واتخذ إبراهيم خليلاً، ويُرى في الآخرة، المتصف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، المنزه عن سمات المخلوقين، وعن جحد الجاحدين، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير".

---

(١) انظر: التمهيد (٧ / ١٤٥).

- وقال أيضًا في المهذب في اختصار سنن البيهقي (٩٤٤١/٨) عند تعقبه تأويل البيهقي لصفة الفرح لله تعالى: "قلتُ: ليت المؤلف سكت؛ فإن الحديث من أحاديث الصفات التي تمر على ما جاءت كما هو معلوم من مذهب السلف، والتأويل الذي ذكره ليس بشيء، فإن يُسأل عن معنى الرضا فيؤوله بمعنى الإرادة، والنبي صلى الله عليه وسلم **قد جعل فرح الخالق عز وجل أشد من فرح الذي ضلت راحلته**، فتأمل هذا وكف، واعلم أنّ نبيك لا يقول إلا حقًا، فهو أعلم بما يجب لله وما يمتنع عليه من جميع الخلق".

- وقال أيضًا في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ١٠٤): "**ليس يلزم من إثبات صفاته شيء من إثبات التشبيه والتجسيم**، فإن التشبيه إنما يقال: يد كيدنا، **وأما إذا قيل: يد لا تشبه الأيدي، -كما أن ذاته لا تشبه الذوات، وسمعه لا يشبه الأسماع، وبصره لا يشبه الأبصار، ولا فرق بين الجميع - فإن ذلك تنزيه**".

- وقال أيضًا في رسالته إثبات صفة اليد (ص: ٤٢-٤٤) [ضمن مجموع رسائل بتحقيق: عبد الله البراك] بعد ذكره للآيات والأحاديث والآثار: "**فإن قيل: لا تكون اليد حقيقة إلا جارحة وجسمًا.**

قيل: فما تقولون في يدي الله تعالى؟

فإن قالوا: نقول: بمعنى القدرة.

قيل: فالقدرة لا تكون [إلا] عرضا، ولا تُعقل إلا عرضًا.

فإن قالوا: إنما تكون عرضًا فينا.

قلنا: إنما تكون جارحة فينا...

ولِمَ قلتم أيضًا: إن اليد إنما تكون حقيقة هذه الجارحة، بل إنما اليد لفظ مشترك، وهي بحسب ما تضاف إليه ومن جنس ما توصف بها، فإن كان الموصوف بها حيواناً كانت جارحة، وإن كان تمثالاً من صفراء وحجر كانت صفراء وحجر، وإن كان تمثالاً عرضاً في حائط كانت عرضاً في حائط، وإن كان ليس كمثله شيء وليس بجسم كانت ليس كمثلها شيء وليست بجسم.

فإن قلت مثلاً: عندي صنم من نحاس له يدان ورجلان، هل بقي يفهم أن يديه ورجليه جوارح من لحم ودم؟!

وإذا قلتَ: عندي نحت من خشب له رجلان هل يسبق إلى الذهن إنهما جارحتان أيضًا؟!

وإذا قلتَ: ما أجسر يد زيد على الكتابة، هل الظاهر من هذا الكلام أن يديه غير جارحتين؟

أم هل إذا قلت: إن الله عز وجل ليس كمثله شيء وليس بجسم ولا عرض وخلق آدم بيده، هل يفهم ذو لبّ أن يديه الكريمتين جسم أو عرض أو جارحة أو شبهها شيء؟!

وكذلك إذا قلت: قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الله، وإن الله ليس بأعور، أو حتى يضع رب العزة فيها قدمه – يعني: جهنم–، أو عجب ربنا من شاب ليس له صبوة

فكما أنه سبحانه وتعالى لا يُتصور في الذهن، ولا يمثل في العقل، فكذلك يداه وسائر صفاته لا تصور في الذهن، ولا تمثل في العقل.

وإذا كان كذلك فصفة كل شيء بحسبه، فإن سبق إلى ذهننا كيفية الموصوف وتصوّرناه تصورنا صفاته، وإن لم يسبق إلى ذهننا ولم نتصوره لم يسبق إلى ذهننا فننفيه ولم نتصوره، هذا لا شك فيه.

فإن قيل: قد صار العرف أنّ اليد هي الجارحة المعهودة.

قلنا: وكذلك قد صار العرف أنّ العلم والسمع والبصر أعراضٌ قائمةٌ بأجسام، فما الفرق؟".

– وقال في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٢): "ومعلوم عند أهل العلم من الطوائف أن مذهب السلف إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تأويل ولا تحريف، ولا تشبيه ولا تكييف، **فإن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات المقدسة، وقد علم المسلمون أن ذات الباري موجودة حقيقة، لا مثل لها، وكذلك صفاته تعالى موجودة، لا مثل لها**".

– وقال في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٠) بعد ذكره لقول نعيم بن حماد: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه":

"قلتُ: هذا الكلام حق، نعوذ بالله من التشبيه، ومن إنكار أحاديث الصفات، فما ينكر الثابت منها مَن فقُه، وإنما بعد الإيمان بها هنا مقامان مذمومان:

تأويلها وصرفها عن موضوع الخطاب، فما أوّلها السلف **ولا حرّفوا ألفاظها عن مواضعها**، بل آمنوا بها، وأمرّوها كما جاءت.

المقام الثاني: المبالغة في إثباتها، وتصورها من جنس صفات البشر، وتشكلها في الذهن، فهذا جهل وضلال، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف – عز وجل– لم نره، ولا أخبرنا أحد أنه عاينه مع قوله لنا في تنزيله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية البارئ تعالى الله عن ذلك، **فكذلك صفاته المقدسة نقر بها، ونعتقد أنها حق** ولا نمثلها أصلا ولا نتشكلها".

وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٩٩–٣٠٠): "وما أحسن قول نعيم بن حماد، الذي سمعناه بأصح إسناد عن محمد بن إسماعيل الترمذي، أنه سمعه يقول: "من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيها".

قلتُ: **أراد أن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} في ذاته المقدسة، فكذلك صفاته لا مثل لها؛ إذ لا فرق بين القول في الذات والقول في الصفات، وهذا هو مذهب السلف**".

– ونقل في العلو للعلي الغفار (ص: ١٧٣) ما رواه الدارقطني عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروى في الرؤية والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشباه هذه الأحاديث فقال: "هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم على بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفَسَّر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسِّره[1]".

---

(١) قول أبي عبيد هذا يبين أن التفسير المنفي في كلام بعض السلف هو التكييف، ولذلك قال: "**ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟** وكيف ضحك؟ قلنا: **لا يُفَسَّر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسِّره**".

ثم علّق عليه بقوله: "وقد ألّف كتاب غريب الحديث، **وما تعرّض لأخبار الصفات بتفسير، بل عنده لا تفسير لذلك غير موضع الخطاب العربي**".

- وقال في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ٩٥) بعد أن ذكر كثيرًا من أقوال الأئمة في إثبات الصفات: "ولو ذكرنا قول كل من له **كلام في إثبات الصفات** من الأئمة لاتسع الخرق، وإذا كان المخالف لا يهتدي بمن ذكرنا أنه يقول **الإجماع على إثباتها** من غير تأويل أو لا يصدقه في نقله فلا هداه الله. ولا خير والله فيمن ردّ على مثل الزهري ومكحول والأوزاعي والثوري والليث بن سعد ومالك وابن عيينة وابن المبارك ومحمد بن الحسن والشافعي والحميدي وأبي عبيد وأحمد بن حنبل...".

- وقال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٩): "فإننا إذا أثبتنا نعوت الباري، **وقلنا: تُمرّ كما جاءت، فقد آمنا بأنها صفات**[١]".

- ونقل في كتابيه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٣)، والعرش (٢ / ٤٥٩-٤٦٠) قول الإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل التيمي الأصبهاني وقد سئل عن صفات الرب؟ فقال: مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه **أن صفات الله** التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه **إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور من غير كيف يتوهم فيها**، ولا تشبيه ولا تأويل. قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره. ثم قال: **أي: هو هو على ظاهره**، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل".

---

(١) قول الحافظ الذهبي هذا يدل على أن معنى قول بعض السلف في صفات الله تعالى: "أمرّوها كما جاءت"، ليس المقصود به إمرار لفظها فقط، بل مع إثبات معانيها وأنها صفات لله تعالى على ما يليق بجلاله، وللاستزادة يُرجع إلى رسالتنا المسماة: "معنى قول بعض السلف في صفات الله: "أمروها كما جاءت".

ثانيًا: بعض أقوال الحافظ الذهبي في إثبات صفتي العلو والاستواء على العرش:

- قال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦١): "**نعلم من حيث الجملة أنه فوق عرشه كما ورد النص**".

- ونقل في العلو للعلي الغفار (ص: ١٧٤) قول قتيبة بن سعيد: هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة **نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه** كما قال جل جلاله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}"، ثم علّق بقوله: "فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة".

- ونقل (ص: ١٧٩) قول إسحاق بن راهويه: "قال الله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} **إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى**، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة"، ثم علّق بقوله: "اسمع ويحك إلى هذا الإمام كيف نقل الإجماع على هذه المسألة كما نقله في زمانه قتيبة المذكور".

- وقال أيضًا في كتاب العرش (٢ / ٢٣٤) بعد ذكره لقول مالك المشهور في الاستواء: "وقد تقدم نحوه عن أم سلمة، ووهب بن منبه، وربيعة الرأي. فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، **وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا الكيفية عنه، وأخبروا أنها مجهولة**".

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ١٣٩) بعد أن ذكر قول الإمام مالك في الاستواء: "وهو قول أهل السنة قاطبة **أنّ كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأنّ استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نعمق ولا نتحذلق**، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا".

وقوله هذا – والذي قبله– صريح وأيُّ صريح في أن الاستواء معلوم لا يحتاج إلى تفسير، وأن كيفية الاستواء مجهولة.

- ونقل في العلو للعلي الغفار (ص: ١٥٧-١٥٨) قول الحافظ يزيد بن هارون: "**من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي**".

ثم علّق عليه بقوله: "والعامة مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم، **والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء**، هذا الذي وقر في فطرهم السليمة وأذهانهم الصحيحة، **ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوّهوا به ولما أهملوه**، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نُقل لاشتهر، فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصًا أو قياسًا للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلّم، وما أظن أن أحدا من العامة يقر في نفسه ذلك. والله أعلم".

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ١٤٣): "مقالة السلف وأئمة السنة، بل والصحابة والله ورسوله والمؤمنون أن الله عز وجل في السماء، وأن الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار.

ومقالة الجهمية أن الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة تعالى الله عن قولهم، بل هو معنا أينما كنا بعلمه.

ومقال متأخري المتكلمين أن الله تعالى ليس في السماء ولا على العرش ولا على السموات ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه ولا متصل بهم، وقالوا: جميع هذه الأشياء صفات الأجسام والله تعالى منزه عن الجسم.

قال لهم أهل السنة والأثر: نحن لا نخوض في ذلك، ونقول ما ذكرناه اتباعًا للنصوص وإن زعمتم، ولا نقول بقولكم، **فإنّ هذه السلوب نعوت المعدوم تعالى الله جل جلاله عن العدم**، بل هو موجود متميز عن خلقه موصوف بما وصف به نفسه من أنه **فوق العرش بلا كيف**".

وقوله هذا صريح جدًا في أن قول متأخري المتكلمين من الأشعرية مخالف لقول الله، وقول رسوله، وأصحابه، والسلف، وأئمة السنة.

- ونقل في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٨) قول القرطبي في الأسنى: "الأكثر من المتقدمين والمتأخرين يعني المتكلمين يقولون: إذا وجب تنزيه الباري جل جلاله عن الجهة والتحيز فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين تنزيه الباري عن الجهة، فليس لجهة فوق عندهم،

لأنه يلزم من ذلك عندهم أنه متى اختص بجهة أن يكون في مكان وحيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للتحيز والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين.

ثم علّق عليه بقوله: "**قلت: نعم هذا ما اعتمده نفاة علو الرب عز وجل، وأعرضوا عن مقتضى الكتاب والسنة، وأقوال السلف، وفطر الخلائق.**

ويلزم ما ذكروه في حق الأجسام، والله تعالى لا مثل له، ولازم صرائح النصوص حق، ولكنّا لا نطلق عبارة إلا بأثر.

ثم نقول: لا نسلّم كون الباري على عرشه فوق السموات يلزم منه أنه في حيز وجهة؛ إذ ما دون العرش يقال فيه حيز وجهات، وما فوقه فليس هو كذلك، والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول، ونقله عنهم الأئمة.

وقالوا ذلك رادّين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان محتجين بقوله: {وَهُوَ مَعكُمْ}.

فهذان القولان هما اللذان كانا في زمن التابعين، وتابعيهم، وهما قولان معقولان في الجملة.

فأما القول الثالث المتولد أخيرًا من أنه تعالى ليس في الأمكنة، ولا خارجا عنهًا، ولا فوق عرشه ولا هو متصل بالخلق ولا بمنفصل عنهم، ولا ذاته المقدسة متحيزة، ولا بائنة عن مخلوقاته، ولا في الجهات ولا خارجًا عن الجهات، ولا ولا.

فهذا شيء لا يعقل ولا يفهم، مع ما فيه من مخالفة الآيات والأخبار. ففرّ بدينك وإياك وآراء المتكلمين، وآمن بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وفوّض أمرك إلى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله".

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٩): "**فلقد امتلأ الوجود بقوم لا يدرون ما السلف ولا يعرفون إلا السلب ونفي الصفات وردّها، صمٌ بكمٌ غتمٌ عجمٌ يدعون إلى العقل، ولا يكونون على النقل.** فإنّا لله وإنا إليه راجعون".

- وساق في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥٩)، وسير أعلام النبلاء سالة (١٨/ ٤٧٧) بسنده إلى أبي جعفر الهمذاني الحافظ أنه قال: "سمعت أبا المعالي الجويني، وقد سئل عن قوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى}؟ فقال: كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام. فقلت: قد علمنا ما أشرت إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة؟ فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟

فقلت: ما قال عارف قط: يا رباه، إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت؟ وبكيت وبكى الخلق، فضرب الأستاذ بكمّه على السرير، وصاح يا للحيرة، وخرق ما كان عليه، وانخلع وصارت قيامة في المسجد، ونزل ولم يجبني إلا يا حبيبي الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة، فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمداني".

– أقوال الحافظ الذهبي في كون القرآن المنزل – ألفاظه وحروفه ومعانيه – كلام الله تعالى:

– قال في سير أعلام النبلاء (١٣ / ١٠١): "وجاء من بعده [أي: داود الظاهري] طائفة من أهل النظر، فقالوا: كلام الله معنى قائم بالنفس، وهذه الكتب المنزلة دالّة عليه، ودققوا وعمّقوا، فنسأل الله الهدى واتباع الحق، **فالقرآن العظيم حروفه ومعانيه وألفاظه كلام رب العالمين**".

– وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٥-٢٦٦): "**وتكلّم الرب به** [أي: القرآن] **صفة من صفاته** التي من لوازم ذاته المقدسة، **فلا نعلم كيفية ذلك**".

– وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٥): "**وكان** [أي: ابن كُلاّب] **يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة. وهذا ما سُبق إليه أبدًا**[1]، قاله في معارضة من يقول بخلق القرآن".

– وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٠-٥١١): "**فجمهور الأئمة والسلف والخلف على أن القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق، – وبهذا ندين الله تعالى–، وبدّعوا من خالف ذلك.**

وذهبت الجهمية، والمعتزلة، والمأمون، وأحمد بن أبي دؤاد القاضي، وخلق من المتكلمين، والرافضة إلى أن القرآن كلام الله المنزل مخلوق، وقالوا: الله خالق كل شيء، والقرآن شيء، وقالوا: تعالى الله أن يوصف بأنه متكلم. وجرت محنة القرآن، وعظم البلاء، وضُرب أحمد بن حنبل بالسياط ليقول ذلك. نسأل الله السلامة في الدين.

ثم نشأت طائفة، فقالوا: كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، ولكن ألفاظنا به مخلوقة – يعنون: تلفظهم وأصواتهم به وكتابتهم له، ونحو ذلك – وهو حسين الكرابيسي ومن تبعه، فأنكر ذلك الإمام أحمد، وأئمة الحديث، وبالغ الإمام أحمد في الحط عليهم، وثبت عنه أن قال: اللفظية جهمية...

---

(١) حكى الإجماع غير واحد من الأئمة والحفاظ على أن أول من قال بأن القرآن معنى قائم بالنفس هو ابن كلاب، وتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري، وللاستزادة يُرجع إلى كتابنا: "مذهب جمهور الأشاعرة في القرآن، باطنه الاعتزال، وظاهره التستّر بمذهب السلف".

وأما البخاري، فكان من كبار الأئمة الأذكياء، فقال: ما قلتُ: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله، غير مخلوق[1]، وصنف في ذلك كتاب (أفعال العباد) مجلد، فأنكر عليه طائفة، وما فهموا مرامه كالذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر الأعين، وغيرهم.

ثم ظهر بعد ذلك مقالة الكلابية والأشعرية، وقالوا: القرآن معنى قائم بالنفس، وإنما هذا المنزل حكايته وعبارته، ودال عليه. وقالوا: هذا المتلو معدود متعاقب، وكلام الله تعالى لا يجوز عليه التعاقب ولا التعدد، بل هو شيء واحد، قائم بالذات المقدسة. واتسع المقال في ذلك، ولزم منه أمور وألوان، تَرْكُها – واللهِ– من حسن الإيمان. وبالله نتأيد".

– وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٩٠): "**ومذهب السلف وأئمة الدين أن القرآن العظيم المنزل كلام الله تعالى غير مخلوق...**

وقال آخرون: هو كلام الله مجازا، وهو دال على القرآن القديم القائم بالنفس. وهنا بحوث وجدال لا نخوض فيها أصلاً، **والقول هو ما بدأنا به،** وعليه نص أزيد من ثلاثمائة إمام، وعليه امتُحن الإمام أحمد، وضرب بالسياط رحمه الله".

– وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٦): "يكفي المسلم أن يؤمن بالقرآن العظيم جل منزله أنه كلام الله غير مخلوق، **وأنه عين ما تكلّم به منشيه ومبتديه عز وجل**[2]، مع اعترافنا بأن تلاوتنا له وأصواتنا وتلفظنا به مخلوق، **وتكلُّمُ الرب به صفة من صفاته التي من لوازم ذاته المقدسة، فلا نعلم كيفية ذلك،** وكلمات الله لا تنفد، ولو كان البحر مدادًا لها ويمده من بعده سبعة أبحر، فكلامه من علمه، وعلمه لا يتناهى، فلا نحيط بشيء من علمه إلا بما شاء".

---

(١) لفظ كلام الإمام البخاري في كتابه خلق أفعال العباد (ص: ٤٧): "**حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلق**". وفي هذا ردٌ على من يزعم بأن الإمام البخاري يقول بأنّ القرآن المنزل المكتوب بين دفتي المصحف مخلوق، وللاستزادة يُرجع إلى رسالتنا: "هل ثبت عن الإمام البخاري أنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق؟".

(٢) ومثل هذا قوله في تاريخ الإسلام (١٤/ ٨٤٠): "الذي أعتقده ما صرح به النص، وهو أن الله كلم موسى تكليمًا، **وسمع موسى كلام الله حقيقة بأذنه**".

- وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٢/١٧٧): "ويكفي المرء أن يؤمن بأن القرآن العظيم كلام الله ووحيه وتنزيله على قلب نبيه، وأنه غير مخلوق.

ومعلوم عند كل ذي ذهن سليم أن الجماعة إذا قرؤوا السورة أنهم جميعهم قرؤوا شيئًا واحدًا، وأن أصواتهم وقراءاتهم وحناجرهم أشياء مختلفة، **فالمقروء كلام ربهم، وقراءتهم وتلفظهم ونغماتهم متباينة**، ومن لم يتصور الفرق بين التلفّظ وبين الملفوظ، فدعه، وأعرض عنه".

- وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٩): "والقراءة والتلفظ: من كسب القارئ، **والمقروء الملفوظ هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق**".

- وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ١٦٢): "**أما تكفير من قال بخلق القرآن فقد ورد عن سائر أئمة السلف** في عصر مالك والثوري، ثم عصر ابن المبارك ووكيع، ثم عصر الشافعي وعفان والقعنبي، ثم عصر أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ثم عصر البخاري وأبي زرعة الرازي، ثم عصر محمد بن نصر المروزي والنسائي ومحمد بن جرير وابن خزيمة.

وكان الناس في هذه الأزمنة إما قائلا بأنه كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، وإما قائلا بأنه كلام الله وتنزيله وأنه مخلوق".

- وساق في كتابيه تاريخ الإسلام (١٢/ ٣٧-٣٨)، والعلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٥-٢٦٦) بسنده إلى أبي المعالي أسعد بن المنجى، قال: كنت يومًا قاعدًا عند الشيخ أبي البيان، رحمه الله، فجاءه ابن تميم الذي يدعى الشيخ الأمين، فقال له الشيخ بعد كلام جرى بينهما: ويحك، ما أنحسكم؛ فإن الحنابلة إذا قيل لهم: ما الدليل على أن القرآن بحرف وصوت؟ قالوا: قال الله كذا، وقال رسوله كذا، وذكر الشيخ الآيات والأخبار. وأنتم إذا قيل لكم: ما الدليل على أن القرآن معنى في النفس؟ قلتم: قال الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد، إيش هذا! نصراني خبيث بنيتم مذهبكم على بيت شعر من قوله وتركتم الكتاب والسنة!".

– بيان المراد بعبارات الحافظ الذهبي التي احتجّ بها بعض المفوضة:

من يطّلع على بعض نصوص الحافظ الذهبي السابقة لا يخالجه شك في أنها صريحة – قطعًا– في إثبات صفات الله تعالى على ظاهرها الذي وُضعت له، وأنها ليست مجازًا، وأن معانيها واضحة جلية بيّنة للسامع، وأنها لا تحتاج إلى تفسير، وأنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، وأننا نعلم بالصفات من حيث الجملة، ولا نعلم كيفيتها، كما أننا نعلم بالذات من حيث الجملة.

ومع وجود تلك النصوص الصريحة فقد وُجد من يَنسب الحافظ الذهبي إلى تفويض متأخري المتكلمين، ولا غرو فقد قيل:

قد يُحرم الذكيُّ من فهم الجلي إن لم من حظّه في الأزل

ونقول لهؤلاء: إذا كان الحافظ الذهبي – مع كلامه السابق– مفوِّضًا، فمن المثبت؟!

وأين أنتم من وصف بعض علماء الأشاعرة له **بأنه غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل والغفلة عن التنزيه**[1]، ومِن قول تلميذه التاج السبكي عنه في طبقات الشافعية (٣/ ٣٥٣) **بأنه يأتي يوم القيامة يتكسع في ظُلَم التجسيم، وأنه يدّعي البراءة من التجسيم وهو من أعظم الدعاة إليه؟!**

وأين أنتم أيضًا من قول التاج في طبقات الشافعية (١٠/ ٤٠٠): "واعلم أن هذه الرفقة أعني: **المزي والذهبي والبرزالي وكثيرًا من أتباعهم أضرّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضرارا بيّنًا**، وحملهم على عظائم الأمور أمرا ليس هينا، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم"؟!

فلو كان الحافظ الذهبي مفوضًا التفويض بمعناه عند المتأخرين لما قال فيه التاج السبكي هذا الكلام؛ إذ التفويض هذا والتأويل، كلاهما طريقان مسلوكان عند متأخري الأشعرية ولا حرج على من سلك أحدهما.

ولو – سلمنا جدلاً– أنه يوجد في بعض عبارات الحافظ الذهبي ما يوهم التفويض بمعناه عند المتأخرين، فالواجب أن تُردّ تلك العبارات الموهمة إلى محكم قوله الذي فيه التصريح بإثبات صفات الله على ظاهرها الذي وُضعت له، وأنها ليست مجازًا، وأنها لا تفسّر بغير السابق إلى الأفهام.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٣).

وقبل أن نذكر عبارات الحافظ الذهبي التي تمسّك بها المفوضة، ونبين مراده منها، نودّ أن نبين أنه قد حَكى الإجماع على نقيض قول المفوضة.

فالمفوّضة –كما تقدم في تعريف التفويض– يقولون بأن الظاهر غير مراد[1]، والحافظ الذهبي ذكر أن هذا القول قال به المتأخرون من أهل النظر، وأنه قول مولّد، ولم يسبقهم إليه أحدٌ فيما يعلم.

قال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥١): "**المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولّدة ما علمت أحدًا سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمرّ كما جاءت، ولا تأول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد**"[2].

فالحافظ الذهبي هنا ذكر أنّ القول بأنّ ظاهر الصفات غير مراد – وهو مذهب المفوضة – قولٌ مولّد، ولا يعلم أحدًا سبقهم إلى هذا القول.

وهذا القول وحده كافٍ في إبطال القول بأنّ الحافظ الذهبي كان مفوضًا تفويض الأشعرية المتأخرين.

---

(١) قال الفخر الرازي الأشعري في تفسيره (٥/ ٣٥٨) عند قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ}: "مذهب السلف الصالح أنّه لما ثبت بالدلائل القاطعة أن المجيء والذهاب على الله تعالى محال، **علمنا قطعًا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية هو المجيء والذهاب**، وأن مراده بعد ذلك شيء آخر".

وقال في تأسيس التقديس (ص: ٢٢٠-٢٢١): "ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة: بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال أنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، **إلا أن المراد منها غير ظواهرها**. ثم إن جوزنا التأويل: اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجوز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى."

وقال التاج السبكي في جمع الجوامع مع شرحه للمحلي: "(ثم اختلف أئمتنا أنؤول) المشكل (أم نفوّض) معناه المراد إليه تعالى (**منزهين**) **له عن ظاهره**". انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٦١).

وليس المقصود بالظاهر ما كان مثل صفات المخلوقين، فهذا قطعًا غير مراد وإنما المراد بالظاهر أنها صفات لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله.

(٢) ومثلُ قول الحافظ هذا قول شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٨٠): "**ليس أحد منهم** [أي: السلف] **قال يومًا من الدهر: ظاهر هذا غير مراد**، ولا قال: هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره".

ولنشرع الآن في بيان أهم عبارات الحافظ الذهبي التي تمسّك بها بعض مفوضة العصر، ونبين مرادها بها.

العبارة الأولى: قوله في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٦): "قد فسّر علماء السلف المهمّ من الألفاظ وغير المهم، وما أبقوا ممكنًا، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلا، وهي أهم الدين، فلو كان تأويلها سائغًا أو حتمًا، لبادروا إليه، **فعلم قطعًا أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك**، فنؤمن بذلك، ونسكت اقتداء بالسلف، **معتقدين أنها صفات لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها**، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين، كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين، فالكتاب والسنة نطق بها، والرسول صلى الله عليه وسلم بلّغ، وما تعرض لتأويل، مع كون الباري قال: {لتبين للناس ما نزل إليهم}، فعلينا الإيمان والتسليم للنصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم".

والشاهد أنه ذكر أنه: **"لا تفسير لنصوص الصفات غير قراءتها وإمرارها على ما جاءت"**، و **"أنّ الله تعالى استأثر بعلم حقائقها"**.

ويجاب عن ذلك بأنّ هاتين العبارتين لا حجة فيهما للمفوضة، ومراد الحافظ الذهبي غير ما توهموه، وسنبين الآن مراده بهما:

أولاً: مراده بأن نصوص الصفات لا تفسير لها غير قراءتها وإمرارها:

تقدم أنه يجب أن يُفسَّر كلامُ المتكلّم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا حتى يُعرف مراده، فلا تُحمل لفظة من كلامه على خلاف ما جرت عادته باستعمالها فيه، بل تُحمل على ما يتفق مع سائر كلامه حتى لا يكون متناقضًا.

وهنا الحافظ الذهبي ذكر أنه لا تفسير لنصوص الصفات غير قراءتها وإمرارها على ما جاءت، وعبارته هذه مثل قول بعض السلف: "قراءتها تفسيرها".

وقد تولّى الحافظ الذهبي نفسه بيان مراد السلف بهذه العبارة، حيث قال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥١): "قال سفيان وغيره: "**قرآءتها تفسيرها"، يعني أنها بيّنة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف**، وهذا هو مذهب السلف".

فكلامه هذا صريح قطعًا في أنّ مراده بقوله: لا تفسير لها، أنها لا تُفسَّر بتلك التفسيرات والتحريفات التي أحدثها الجهمية، ولذلك قال: "إنها بينة واضحة في اللغة"، وتقدّم أنه قال: **"لا تأويل لها غير دلالة الخطاب"، وأنها واضحة "لا تحتاج إلى بيان وتفسير"**.

وتقدم أيضًا أنه قال عن أبي عبيد: "وقد ألّف كتاب غريب الحديث، **وما تعرّض لأخبار الصفات بتفسير، بل عنده لا تفسير لذلك غير موضع الخطاب العربي**".

فقوله: "**لا تفسير لذلك غير موضع الخطاب العربي**"، **صريح – وأي صريح- في أن نصوص الصفات على ظاهرها الذي وُضعت له في الخطاب العربي**.

ونقل في كتابيه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٣)، والعرش (٢/٢٦٠) قول الإمام أبي القاسم التيمي، وفيه: قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه **فقراءته تفسيره**. ثم قال: **أي: هو هو على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز** بنوع من التأويل".

وبالتالي فليس مراد الحافظ الذهبي إمرار ألفاظ نصوص الصفات من دون فهم ما دلّت عليه من معاني.

ويوضّح ذلك بجلاء – مع كونه واضحًا-، قوله في سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٩): "فالحق أن يقول: إنه سميع بصير،...**خلق آدم بيده، وكلّم موسى تكليمًا**، واتخذ إبراهيم خليلاً، وأمثال ذلك، **فنمرّه على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى**، ولا نقول: له **تأويل يخالف ذلك**".

فقوله هذا – والذي قبله – صريح قطعًا في أننا نفهم من نصوص الصفات دلالة الخطاب، وأنّ التأويل المنفي في كلامه هو التأويل المخالف لدلالة الخطاب، كتأويل الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة، ونحو ذلك من تأويلات وتفسيرات الجهمية المبتدَعة المخالفة لظاهر النصوص.

بل إن في نفس النص السابق الذي احتج به بعض المفوضة ما يدل على أن التفسير المنفي هو تفسير وتأويل الجهمية، حيث أنه ذكر في أول النص أن السلف فسّروا المهمّ من الألفاظ وغير المهم، وأن نصوص الصفات لم يتعرضوا لتأويلها – أي: تفسيرها، ثم قال: "فلو كان تأويلها سائغًا أو حتمًا، لبادروا إليه، فعلم قطعًا أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق، لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك، ونسكت اقتداء بالسلف"، فدل ذلك على أن التفسير المنفي هو التأويل المذموم المخالف لظاهر النصوص.

ثانيًا: مراده بقوله: "معتقدين أنها صفات لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها":

قول الحافظ الذهبي هذا لا إشكال فيه أبدًا، وإني لأعجب أشد العجب ممن فهم منه التفويض.

إن محل النزاع هو هل كان الحافظ الذهبي يثبت أصل معاني الصفات، أو لا؟

أما العلم بحقائق الصفات فهذا مما لا شك فيه أن الله تعالى استأثر بعلم ذلك.

فهناك فرق بين أصل معنى الصفة، وبين حقيقة الصفة.

فحقيقة الصفة هي كنهها وكيفيتها، وهذا لا يعلمه إلا الله تعالى.

أما أصل معنى الصفة، فالحافظ الذهبي كان يثبته، وقد تقدم أنه ذكر أننا نعلم بالصفات من حيث الجملة، ولكننا نجهل الكيفية، كما أننا نعلم بالذات من حيث الجملة.

وصرح في عدة مواطن أن الاستواء والنزول والوجه عبارات جلية واضحة للسامع، وأنّ كيفية ذلك مجهولة.

والحاصل أنّ الحافظ الذهبي أثبت أصل معاني الصفات، وفوّض العلم بحقيقة اتصاف الله بهذه الصفات، وهذا هو تفويض السلف.

فنحن نعلم – مثلاً– أن صفة السمع متعلقة بإدراك الأصوات، وأن "الرضى" ضد السخط، لكننا لا نعلم حقيقة سمع الله تعالى ولا حقيقة رضاه.

فحقائق صفات الله تعالى– أي: كُنهها وكيفياتها– هي من التأويل الذي استأثر الله بعلمه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١٢): "**وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته** كما قال مالك: والكيف مجهول. فإذا قالوا: **ما حقيقة علمه** وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله".

وتقدم قول ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (ص: ٨٠) بعد أن ذكر الصفات الفعلية الاختيارية: "**وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله**، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، **ولكن أصل معناه معلوم لنا**".

– العبارة الثانية: "من أقر بذلك...وآمن به مفوضًا معناه إلى الله ورسوله".

وتمام النص في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٣-٣٧٤): "قال الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانئ، سمعت ابن خزيمة يقول: **من لم يقر بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر حلال الدم**، وكان ماله فيئًا.

قلت: من أقر بذلك تصديقًا لكتاب الله، ولأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وآمن به مفوضًا معناه إلى الله ورسوله، ولم يخض في التأويل ولا عمق، فهو المسلم المتبع**.

ومن أنكر ذلك، فلم يدر بثبوت ذلك في الكتاب والسنة فهو مقصّر، -والله يعفو عنه-؛ إذ لم يوجب الله على كل مسلم حفظ ما ورد في ذلك.

ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير سبيل السلف الصالح، وتمعقل على النص، فأمره إلى الله، نعوذ بالله من الضلال والهوى. **وكلام ابن خزيمة هذا وإن كان حقا فهو فج، لا تحتمله نفوس كثير من متأخري العلماء**"اهـ.

وهذه العبارة لا حجة فيها للمفوضة من عدة أوجه:

– الوجه الأول: أن كلام الحافظ الذهبي هذا هو في صفة الاستواء على العرش، وقد تقدّم أنه أثبت هذه الصفة بصريح العبارة، وألّف في ذلك كتابين مستقلين، وهما كتاب "العرش"، وكتاب "العلو للعلي الغفار"، ومما قاله في ذلك: "**نعلم من حيث الجملة أنه فوق عرشه**"، **وأثبت ما دلّ عليه الخطاب، وأثبت استواء الله تعالى**، وأخبر أنه **معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، وأن الكيفية مجهولة**، وقال: "**كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأنّ استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به**".

وبالتالي فلابد من مقارنة كلامه هذا مع كلامه في النص السابق حتى يتم التوصل إلى فهم صحيح لكلامه.

وعليه فقوله هنا: "**مفوضًا معناه**"، **أي: المعنى المتضمن لمعرفة الحقيقة والكيفية**[1]، وهذا مما استأثر الله بعلمه.

---

(١) **قد يرِد المعنى في كلام بعض السلف والأئمة والمقصود به الكيف**، ومن أمثلة ذلك ما في كتاب الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني (١ / ٢٠٨-٢٠٩) أنّ يزيد بن هارون روى في مجلسه حديث: «إنكم تنظرون إلى

فيكون قوله هنا: "**مفوضًا معناه**"، مثل قوله في العبارة الأولى: "معتقدين أنها صفات لله تعالى **استأثر الله بعلم حقائقها**". وهناك فرق -كما تقدم- بين أصل معنى الصفة، وبين حقيقة الصفة وهي الكيفية.

- الوجه الثاني: أن الحافظ الذهبي **أقرّ كلام ابن خزيمة**، وهو قوله: "من لم يقر بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر حلال الدم"، **وقال بأنه حق، ولكن لا تحتمله نفوس كثير من المتأخرين**.

وهو كذلك؛ فنفوس كثير من المتأخرين قد تلوثت ببعض أفكار وشبه الجهمية، فلم تعد تحتمل كلام ابن خزيمة مع كونه حقًا.

فالحافظ الذهبي لم يقل بأن كلام ابن خزيمة باطل، بل قال بأنه حق، وساقه من دون أن يتعقبه بشيء في كتابيه العرش (٢/ ٣٥٥)، والعلو للعلي الغفار (ص: ٢٠٧).

والمفوّضة لا يقولون عن كلام ابن خزيمة هذا بأنه حق، بل هو - ونحوه- عندهم تجسيمٌ وتشبيهٌ، ولا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى.

وقارن بين قول الحافظ الذهبي هذا، وبين قول الفخر الرازي في تفسيره (٢٧/ ٥٨٢) بأن كتاب التوحيد لابن خزيمة "هو في الحقيقة كتاب الشرك".

- الوجه الثالث: أنّ الحافظ الذهبي ذكر أن **المسلم المتبع هو من لم يخض في التأويل**، ومفهومه أن من خاض في التأويل **فليس بمتبع بل هو مبتدع**.

والتأويل عند أكثر الأشعرية المتأخرين مسلك صحيح، ولا حرج عندهم من الأخذ به.

ربكم كما تنظرون إلى القمر ليلة البدر»، فقال رجل في مجلسه: يا أبا خالد **ما معنى هذا الحديث؟** فغضب وحرد، وقال: ما أشبهك بصبيغ وأحوجك إلى مثل ما فُعل به، **ويلك مَن يدري كيف هذا!**"اهـ.

فالسؤال هنا -كما ترى -كان عن المعنى، والجواب كان بنفي العلم بالكيف، مما يدل على أن المعنى قد يطلق ويراد به الكيف، وعليه فقد يُحمل إنكار العلم بالمعنى على إنكار العلم بالكيف.

وللاطلاع على المراد بنفي المعنى الوارد في كلام بعض السلف يُرجع إلى رسالتنا المسماة: "معنى قول بعض السلف في صفات الله: "أمروها كما جاءت"، وبيان المراد بنفي المعنى والتفسير والكيف الوارد في كلام بعضهم".

– الوجه الرابع: تقدّم أنّ التفويض بمعناه عند المتأخرين هو تأويل إجمالي؛ إذ يقولون بأنّ الظاهر غير مراد[1]**، وهذا تأويل**، وإنما يتوقفون عن تعيين أحد المعاني المجازية، قال العطار عند قول التاج السبكي في جمع الجوامع مع شرحه للمحلي (٢/٤٦١): "(ثم اختلف أئمتنا أنؤول) المشكل (أم نفوّض) معناه المراد إليه تعالى (منزهين) له عن ظاهره"، قال: "**التنزيه عن ظاهره تأويل له، فيرجع إلى التأويل مجملا**".

فالمؤول والمفوّض – التفويض بمعناه عند المتأخرين –كلاهما قد تأولا ولم يتّبعا، وإنما زاد الثاني على الأول بتعيين أحد المعاني المجازية، كأن قال: "معنى الاستواء في الآية هو الاستيلاء"، ونحو ذلك.

– الوجه الخامس: لا شك أنّ قوله في آخر النص السابق: "ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير سبيل السلف الصالح، وتمعقل على النص، فأمره إلى الله. نعوذ بالله من الضلال والهوى"، لا يقصد به من أنكر لفظ الاستواء الوارد في القرآن، فمن أنكر وجوده في القرآن فهو كافر بإجماع الأمة، ولم يخالف في ذلك لا الجهمية ولا غيرهم، وإنما خلاف السلف مع الجهمية ومن تبعهم في إثبات ما دلّت عليه آيات الاستواء من استواء الله تعالى على عرشه فوق سبع سماواته.

وقطعًا أن المؤولة والمفوضة المتأخرين يشملهم كلامه هذا؛ إذ أنهم إما قائل بالتأويل وأن الاستواء هو الاستيلاء، وهذا هو حقيقة قول الجهمية والمعتزلة، وإما قائل بالتفويض وأن الظاهر غير مراد، وهذا تأويل جُملي كما تقدم.

فالمؤولة والمفوضة – أعني: التفويض بمعناه عند المتأخرين –كلهم قد قفوا غير سبيل السلف الصالح، وتمعقلوا على النص.

---

(١) تقدم أنّ الحافظ الذهبي قال بأن هذه المقالة مولّدة، ولا يعلم أحدًا سبقهم إليها.

وليس المقصود بالظاهر –كما تقدم – ما كان مثل صفات المخلوقين، فهذا قطعًا غير مراد، وإنما المراد بالظاهر أنها صفات لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله، ونسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته.

العبارة الثالثة: قوله: "فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم".

وتمام النص في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٣-١٠٥): "قال ابن القاسم: سألت مالكًا عمن حدّث بالحديث: الذين قالوا: «إن الله خلق آدم على صورته»، والحديث الذي جاء: «إن الله يكشف عن ساقه»، وأنه «يدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أراد»، فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يحدث بها أحد...قلت: أنكر الإمام ذلك، لأنه لم يثبت عنده، ولا اتصل به، فهو معذور[1]، كما أن صاحبي الصحيحين معذوران في إخراج ذلك - أعني: الحديث الأول والثاني - لثبوت سندهما، وأما الحديث الثالث، فلا أعرفه بهذا اللفظ، **فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم".**

ويجاب عن هذه العبارة بجوابين:

- **الجواب الأول**: أنّ مراد الحافظ الذهبي بقوله: "**وتفويض معناه إلى قائله**"، أي: **تفويض معنى الحديث الثالث الذي ذكر أنه لا يَعرف لفظه**، ويعود اسم الإشارة في قوله: "فقولنا في ذلك" إلى الحديث الثالث الذي لا يعرف لفظه، والمراد بقوله: "وبابه" أي: ما كان مثله مما لم يصح من نصوص الصفات.

وعليه فإن الحافظ الذهبي يُفرِّق بين ما صح من نصوص الصفات، وبين ما لم يصح، فما صحّ من النصوص فإنه يُمرّ ويُقرّ أي: معناه الذي دل عليه الخطاب، وأما ما لم يصح فإنه لا يَتعرّض له بتقرير، وإنما يروي مجرد لفظه في الجملة.

وهذا التفريق صرّح به الحافظ الذهبي نفسه في موضع آخر عند ذكره للحديث الذي يُذكر فيه أطيط العرش، ونصُّ كلامه في العلو للعلي الغفار (ص: ٤٥): "الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل، فذاك صفة للرحل وللعرش، ومعاذ الله أن نعدّه صفة لله عز وجل.

ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت، وقولنا في هذه الأحاديث إننا نؤمن بما صح منها وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإنّا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة ونبين حاله".

---

(١) في كلام الحافظ الذهبي هذا ردٌّ على بعض المفوّضة الذين يتمسّكون بإنكار الإمام مالك التحديث بهذين الحديثين.

فهذا النصُّ صريح في التفريق بين ما صح من أحاديث الصفات وما لم يصح، فذكر أنّ ما صحّ فإنه يُمرّ ويُقرّ أي: معناه الذي دل عليه الخطاب، وأما ما لم يصح فإنه لا يتعرّض له بتقرير، وإنما يرويه في الجملة، فلو كان المراد بإمرار نصوص الصفات إمرار لفظها من دون إثبات ما دلت عليه من معاني لما كان هناك فرقٌ بين ما صحّ وما لم يصح، فالكل يُمرّ لفظه ويُروى في الجملة.

الجواب الثاني على سبيل التنزّل والتسليم بصحة الحديث[1]: **أنّ هذا تفويض خاصٌ بما أشكل من نصوص الصفات، وليس تفويضًا عامًا في جميع النصوص.**

ولا إشكال في تفويض ما أشكل، ولكن الشأن في جعل ذلك منهجًا في جميع نصوص الصفات – بزعم أنّ ظاهرها يوهم التشبيه–.

ولو سلّمنا جدلاً أن قول الحافظ الذهبي هذا يشمل جميع نصوص الصفات، فيجاب بأن المراد بتفويض المعنى أي: تمام المعنى، وتمام المعنى لا يُدرك إلا بإدراك الكيفية.

(١) الحديث لا يُعرف بهذا اللفظ فضلاً عن العلم بصحته.

العبارة الرابعة: "فإنّ اختلفت الأمة في **شيء من مشكل أصول دينهم**، لزمنا فيه الصمت، **وفوضناه إلى الله، وقلنا: الله ورسوله أعلم**".

وتمام النص في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٦) في ترجمة أبي حامد الغزالي: "ويكفي المسلم في الإيمان أن يؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والقدر خيره وشره، والبعث بعد الموت، وأن الله ليس كمثله شيء أصلا، **وأنّ ما ورد من صفاته المقدسة حق، يمر كما جاء، وأن القرآن كلام الله وتنزيله، وأنه غير مخلوق، إلى أمثال ذلك مما أجمعت عليه الأمة، ولا عبرة بمن شذ منهم.**

فإن اختلفت الأمة في شيء من مشكل أصول دينهم، لزمنا فيه الصمت، وفوضناه إلى الله، وقلنا: الله ورسوله أعلم، ووسعنا فيه السكوت".

– ويجاب عن هذا بأنه تفويض خاص فيما اختلفت فيه الأمة من مشكل أصول الدين ولم يرِد فيه نصٌ صحيح صريح، وليس تفويضًا عامًا في جميع النصوص.

وقد تقدم قريبًا أن الحافظ الذهبي قال – عند ذكره للحديث الذي ذُكر فيه أطيط العرش–: "فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإنّا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة ونبين حاله".

فحديث الأطيط ونحوه – مما لم تصح به الرواية، واختلف العلماء فيه، فمنهم من قبِله ومنهم من أوّله — فالحافظ الذهبي يختار فيه الصمت والتفويض مع إمرار لفظه فقط وبيان حاله.

ولا إشكال –كما تقدم – في تفويض ما أشكل، ولكن الشأن في جعل ذلك منهجًا في جميع نصوص الصفات.

فإن قيل: ما عدا الصفات السبع هو من مشكل أصول الدين ومما اختلف فيه العلماء، وبالتالي فمذهب الحافظ الذهبي فيه هو تفويض المعنى.

فالجواب أنّ هذا غير صحيح لأمرين:

الأول: أنّ الحافظ الذهبي قد صرح في مواضع كثيرة –كما تقدم– أن النزول والاستواء والكلام والوجه ونحوها عبارات جلية واضحة للسامع، وأنها لا تحتاج إلى تفسير، فليست من المشكل ولا من الخفي، بل هي من الواضح الجلي.

الثاني: أن هذه الصفات لم يختلف السلف فيها، بل أجمعوا على ثبوتها، ولا عبرة بخلاف وشذوذ مَن خالفهم من المبتدعة.

والحافظ الذهبي في النص السابق قد قسّم الصفات إلى قسمين: القسم الأول: ما ورد من صفات الله تعالى المقدسة، فهذا يجب إثباته، وأن الأمة أجمعت على ذلك، قال: "ولا عبرة بمن شذ منهم".

والقسم الثاني: هو ما اختلفت فيه الأمة من مشكل أصول الدين، وذلك مما لم يرِد فيه نصّ صحيح صريح، فهذا يُلزم فيه الصمت وتفويضه إلى الله تعالى.

والعلو والاستواء والنزول واليد والوجه ونحوها من الصفات وردت بها النصوص الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة، وأجمع على ثبوتها السلف، وقد ذكر هذا الإجماعَ الحافظ الذهبي نفسه، حيث قال في في كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ٩٥) بعد أن ذكر كثيرًا من أقوال الأئمة في إثبات العلو والاستواء والنزول واليدين: "ولو ذكرنا قول كل من له **كلام في إثبات الصفات** من الأئمة لاتسع الخرق، وإذا كان المخالف لا يهتدي بمن ذكرنا أنه يقول **الإجماع على إثباتها** من غير تأويل أو لا يصدّقه في نقله، فلا هداه الله".

رأي الحافظ الذهبي في زيادة كلمة "حقيقة" في صفات الله

ورد عن جماعة من الأئمة إطلاق كلمة "حقيقة" في صفات الله تعالى[1]، فيقولون – مثلاً–: "نثبت لله تعالى وجهًا حقيقة"، أو "يدين حقيقة"، أو "استوى الله تعالى على عرشه حقيقة"، ونحو ذلك.

ومرادهم أن هذه صفاتٌ لله تعالى وليست بمجاز، فلا تؤول ولا تُحرّف كتأويل الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة، والنزول بنزول الرحمة، ونحو ذلك من تأويلات الجهمية ومن اتبعهم الذين ابتدعوا تأويل صفات الله على خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات.

رأي الحافظ الذهبي في زيادة هذه الكلمة:

– تقدم ذِكْر نصوص الحافظ الذهبي التي فيها التصريح بإثبات صفات الله تعالى على ظاهرها الذي وُضعت له، وأن معانيها واضحة جلية بيّنة للسامع، وأنها لا تحتاج إلى تفسير، وأنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب.

– **وصرّح في عدة مواطن أنّ صفات الله تعالى ليست مجازًا**، وأنها لو كانت مجازًا لفسِّرت بغير السابق إلى الأفهام، ونقل في كتابيه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٣)، والعرش (٢/٢٦٠) قول الإمام أبي القاسم التيمي الأصبهاني، وفيه: قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه **فقراءته تفسيره**. ثم قال: **أي: هو هو على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز** بنوع من التأويل".

– **بل صرّح بلفظ "حقيقة"**، في غير موطن، ومن ذلك قوله في كتابه الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ١٦٦): "**فله الصفات** العلى والأسماء الحسنى على الدوام **حقيقة لا مجازًا**".

وقال في تاريخ الإسلام (١٤/ ٨٤٠): "الذي أعتقده ما صرح به النص، وهو أن الله كلم موسى تكليمًا، وسمع موسى **كلام الله حقيقة** بأذنه".

---

(١) ممن أطلق هذه العبارة ونحوها من الأئمة الإمام ابن جرير الطبري، والحافظ أبو أحمد القصاب، ومحمد بن إبراهيم الكلاباذي، وأبو عبد الله ابن منده، والحافظ أبو عمر الطلمنكي، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظ ابن عبد البر، وأبو الفرج الشيرازي، والحافظ أبو القاسم التيمي، والحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وغيرهم. وللاطلاع على أقوال هؤلاء الأئمة وغيرهم يُرجع إلى بحثنا الموسوم بـ "المعنى في صفات الله تعالى معلوم، والكيف مجهول".

وقال أيضًا في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٢): "وقد علم المسلمون **أنّ ذات الباري موجودة حقيقة**، لا مثل لها، وكذلك صفاته تعالى موجودة، لا مثل لها".

- وفي كتابه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٩-٢٤٠) بعد أن ذكر قول أبي أحمد الكرجي، وفيه: "ولا يوصف إلا ما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه، **فهي صفة حقيقة لا مجازًا**".

ثم علّق عليه بقوله: "**وكان أيضًا يسعه السكوت عن صفة حقيقة**؛ فإننا إذا أثبتنا نعوت الباري، وقلنا: تمر كما جاءت فقد آمنا بأنها صفات، **فإذا قلنا بعد ذلك صفة حقيقة وليست بمجاز كان هذا كلاما ركيكًا نبطيًا، مغلثًا للنفوس، فليهدر**، مع أن هذه العبارة وردت عن جماعة ومقصودهم بها أن هذه الصفات تمر ولا يتعرض لها بتحريف ولا تأويل كما يتعرض لمجاز الكلام. والله أعلم

وقد أغنى الله تعالى عن العبارات المبتدعة؛ **فإنّ النصوص في الصفات واضحة ولو كانت الصفات ترد إلى المجاز لبطل أن يكون صفات لله، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فهو موجود حقيقة لا مجازًا، وصفاته ليست مجازًا**، فإذا كان لا مثل له ولا نظير لزم أن تكون لا مثل لها".

فالحافظ الذهبي في هذا النص رأى أن الأولى السكوت عن كلمة "حقيقة"، وعدم إضافتها، لا لأن معناها غير صحيح، ولكن لسببين:

- السبب الأول: عدم الحاجة إلى زيادتها، فهو يرى أننا إذا أثبتنا الصفات وأنها صفات لله تعالى، ثم قلنا بعد ذلك: "صفات حقيقة" كان هذا كلامًا ركيكًا.

فتعقُّب الحافظ الذهبي هنا ليس في فساد معنى كلمة "حقيقة"، وإنما هو في اللفظ وصياغة العبارة، لا سيما وقد ذكر قول أبي أحمد الكرجي هذا نفسه في تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠١)، وساق الجملة نفسها - التي تعّقبها ههنا- ثم قررها قائلاً: "قلتُ: **نعم لو كانت صفاته مجازًا لتحتّم تأويلها**، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ومعنى الحياة كذا، ولفُسِّرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إمرارها بلا تأويل، **عُلم أنها غير محمولة على المجاز، وأنها حقٌ بيّن**".

وصرّح هنا أيضًا في نفس النص السابق الذي فيه التعقيب بأن النصوص في الصفات واضحة، **وأنها لا تُردّ إلى المجاز**، وأن الصفة تابعة للموصوف، فكما أنه سبحانه وتعالى **موجود حقيقة لا مجازًا، فصفاته كذلك ليست مجازًا**.

وقد أطلق هو نفسه -كما تقدم قريبًا- **عبارة "حقيقة" في صفات الله تعالى** في عدة مواطن.

وتقدم أنه نقل في كتابه العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥٠) قول الحافظ ابن عبد البر: "**أهل السنة مجموعون على الإقرار بالصفات** الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، **وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، **وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة**، ويزعمون أن مَن أقر بها مشبّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود".

ثم علّق عليه بقوله: "صدق - والله - فإن مَن تأول سائر الصفات **وحَمَل ما ورد منها على مجاز الكلام** أدّاه ذلك السلب إلى تعطيل الرب وأن يشابه المعدوم".

- **السبب الثاني**: ما ذكره بقوله: "**مغلثًا للنفوس**"، أي: أنّ زيادة هذه الكلمة قد تُوجِعُ وتُغضِبُ بعضَ الناس.

وهناك سبب ثالث وهو أنّ الحافظ الذهبي -كما سيأتي – لا يُطلِق عبارةً – حتى ولو كان معناها صحيحًا- في صفات الله تعالى إلا بأثر.

رأي الحافظ الذهبي في زيادة كلمة "بذاته"، في صفة الاستواء

– بعض الأئمة الذين أطلقوا عبارة "بذاته":

أطلق جماعةٌ من الأئمة لفظة "بذاته" في صفتي العلو والاستواء على العرش، فقالوا – مثلاً–: "الله تعالى فوق عرشه بذاته"، أو "استوى الله تعالى بذاته على عرشه"، ونحو ذلك من العبارات.

قال الحارث المحاسبي كما في فهم القرآن (ص: ٣٤٩): "وأما قوله: {على الْعَرْش اسْتَوَى}، {وَهُوَ القاهر فَوق عباده}، و {أأمنتم من فِي السَّمَاء}، {إِذا لابتغوا إِلَى ذِي الْعَرْش} فَهَذِهِ وَغَيرهَا مثل قَوْله {إِلَيْهِ يصعد الْكَلم}، وَقَوله {ثمَّ يعرج إِلَيْهِ فِي يَوْم}، فهذا مقطع يوجب أنه فوق العرش فوق الأشياء منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات **أن ذاته بنفسه فوق عباده**".

وقال الإمام المزني كما في شرح السنة (ص: ٧٥): "**عال على عرشه** في مجده **بذاته**، وهو دان بعلمه من خلقه".

وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني في أول الرسالة (ص: ٥): "**وأنه فوق عرشه المجيد بذاته**، وهو في كل مكان بعلمه".

وقال الإمام أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (٢ / ١٩٧): "**ولكنه مستو بذاته على عرشه** بلا كيف".

وقال الإمام عبد القادر الجيلاني في كتاب الغنية لطالبي طريق الحق (ص: ٨٦): "وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه **استواء الذات على العرش**".

وقال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٥-٢٣٦): "قال الإمام أبو محمد بن أبي زيد المغربي شيخ المالكية في أول رسالته المشهورة في مذهب مالك الإمام: "**وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته**، وأنه في كل مكان بعلمه"، **وقد تقدم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر بن أبي شيبة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وكذلك أطلقها يحيى بن عمار** واعظ سجستان في رسالته، **والحافظ أبو نصر**

الوائلي السجزي في كتاب الإبانة له فإنه قال: "وأئمتنا كالثوري ومالك والحمادين وابن عيينة وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن **الله فوق العرش بذاته**، وأن علمه بكل مكان".

وكذلك أطلقها ابن عبد البر كما سياتي، وكذا عبارة **شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري** فإنه قال: "وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة **على العرش بنفسه**"،

وكذا قال أبو الحسن الكرجي الشافعي في تلك القصيدة:

عقائدهم أن **الإله بذاته** على عرشه مع علمه بالغوائب

وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين بن الصلاح: هذه عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث. **وكذا أطلق هذه اللفظة أحمد بن ثابت الطرقي الحافظ، والشيخ عبد القادر الجيلي، والمفتي عبد العزيز القحيطي وطائفة**"اهـ.

– مراد من أطلق لفظة "بذاته" من الأئمة:

كان السلف الصالح يُطلقون القول في إثبات العلو لله عز وجل والاستواء على العرش، قال الإمام الأوزاعي: "كنا والتابعون متوافرون نقول: **إن الله عز وجل فوق عرشه**"، وقال قتيبة بن سعيد: هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة **نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه**"، وقال إسحاق بن راهويه: "**إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى**، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة".

فلما حدثت بدعة الجهمية في إنكار صفة العلو وتأويل الاستواء، احتاج بعض الأئمة إلى توكيد المعنى الصحيح، فزادوا لفظة "بذاته"، مناقضة لنفاة العلو ولمن حمل الاستواء على المجاز، وللتفريق بين كون الله تعالى معنا، وبين كونه فوق العرش.

قال الحافظ الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٦) بعد أن ذكر قول الإمام ابن أبي زيد السابق: "**وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا، وبين كونه تعالى فوق العرش، فهو كما قال**، ومعنا بالعلم، وأنه على العرش كما أعلمنا حيث يقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}".

وقال في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٣١): "ومسألة النزول فالإيمان به واجب، وترك الخوض في لوازمه أولى، وهو سبيل السلف، **فما قال هذا: نزوله بذاته، إلا إرغامًا لمن تأوله**، وقال: نزوله إلى السماء بالعلم فقط".

وقال الحافظ ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٧٧): "**الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته على عرشه**".

– رأي الحافظ الذهبي في لفظة "بذاته":

يرى الحافظ الذهبي أنّ هذه العبارة وإن كان معناها صحيحًا، فالأولى تركها، قال في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٧) بعد أن ذكر قول ابن الزاغوني في قصيدة له:

عال على العرش الرفيع بذاته سبحانه عن قول غاو ملحد

قال: "**قد ذكرنا أن لفظة (بذاته) لا حاجة إليها، وهي تشغب النفوس، وتركها أولى**".

وقال أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٦) بعد أن ذكر قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني السابق: "وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه، **وبلا ريب أنّ فضول الكلام تركه من حسن الإسلام**"، وقال أيضًا: "وقد نقموا عليه في قوله "بذاته" **فليته تركها**".

وذكر أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٤٥) قول الإمام يحيى بن عمار السجستاني: "لا نقول كما قالت الجهمية: إنه تعالى مداخل للأمكنة وممازج بكل شيء، ولا نعلم أين هو، **بل نقول: هو بذاته على العرش**، وعلمه محيط بكل شيء".

ثم علقّ عليه بقوله: "قلت: **قولك: (بذاته) هذا من كيسك، ولها محمل حسن، ولا حاجة إليها، فإن الذي يؤول استوى يقول أي: قهر بذاته، واستولى بذاته** بلا معين ولا مؤازر".

وذكر أيضًا في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٤٨) قول الحافظ أبي نصر السجزي: "أئمتنا كسفيان الثوري ومالك وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل وابن المبارك وأحمد وإسحاق **متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش**، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء.

ثم علق عليه بقوله: "قلت: هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ، **سوى كلمة (بذاته) فإنها من كيسه، نسبها إليهم بالمعنى؛ ليفرّق بين العرش وبين ما عداه من الأمكنة**".

والحاصل أن الحافظ الذهبي يرى أنّ الأولى عدم زيادة هذه اللفظة، لا لكون معناها غير صحيح، فقد ذكر –كما تقدم – **أنّ لها محملاً حسنًا**، وذكر أن مَن زادها من الأئمة ونَسَبَها إلى أئمة السلف إنما نسبها إليهم بالمعنى، ليفرّق بين العرش وبين ما عداه من الأمكنة، وتقدم أنه قال: "وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا، وبين كونه تعالى فوق العرش، **فهو كما قال**"، فهو –كما ترى– قد صرّح أن الأمر كما أراده ابن أبي زيد وغيره ممن زاد هذه اللفظة.

وله مؤلّف مستقل في العلو كما تقدّم، وذكرنا بعض عباراته الصريحة قطعًا في إثبات علو الله تعالى وأنه فوق سماواته، وأن الاستواء على العرش معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، وأن الكيفية هي التي نجهلها.

وبالتالي فالحافظ الذهبي لا ينازع في صحة هذه العبارة، **ولكنه يرى أن الأولى تركها، وذلك لعدة أمور:**

الأمر الأول: أنّه لا حاجة إلى زيادة كلمة "بذاته"، لأننا حتى لو زدنا هذه اللفظة فقلنا: "استوى بذاته"، فإنّ من يتأول الاستواء بالاستيلاء أو بالقهر سيقول: "استولى بذاته" أو "قهر بذاته".

قال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٤٥) كما تقدم: "**قولك: (بذاته)**..ولها محمل حسن، **ولا حاجة إليها، فإنّ الذي يؤول استوى يقول أي: قهر بذاته، واستولى بذاته** بلا معين ولا مؤازر".

الأمر الثاني: أنّ هذه اللفظة تُشغّب النفوس وتهيِّج الشر والخصام، قال في سير أعلام النبلاء (١٩/٦٠٧) كما تقدّم: "قد ذكرنا أنّ لفظة (بذاته) لا حاجة إليها، **وهي تشغّب**[1] **النفوس، وتركها أولى**".

الأمر الثالث: أنّ الحافظ الذهبي يحرص جدًا على الوقوف عند نصوص الكتاب والسنة والآثار، فلا يُطلق عبارة – ولو كان معناها صحيحًا– إلا بنص، قال في العلو للعلي الغفار (ص: ٢٦٨): "ولازم صرائح النصوص حق، **ولكنّا لا نُطلِق عبارة إلا بأثر**"[2].

---

(١) الشغب: تهييج الشر والفتنة والخصام. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٨٢).

(٢) ومثل هذا ما ذكره الحافظ ابن رجب، حيث قال في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٥٧–٥٨): "هجر التيميُّ عبدَ الجليل الحافظَ كُوتاه على قوله: "ينزل بالذات"، **وهو في الحقيقة يُوافقه على اعتقاده، لكن أنكر إطلاقَ اللفظ لعدم الأثر به**".

وقال في سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٦٤): "**ولكن الأكمل في التعظيم والتنزيه الوقوف مع ألفاظ الكتاب والسنة**، وهذا هو مذهب السلف رضي الله عنهم".

وقال في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٦) بعد ذكره لكلام الحافظ إسماعيل التيمي الأصبهاني فيما يتعلق بالحدّ في حق الله تعالى: "قلت: الصواب الكفّ عن إطلاق ذلك، **إذ لم يأت فيه نص، ولو فرضنا أن المعنى صحيح**، فليس لنا أن نتفوّه بشيء لم يأذن به الله؛ خوفًا من أن يدخل القلب شيء من البدعة".

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفهرس

أولاً: تبرئة موفق الدين ابن قدامة من بدعة التفويض:

جملة من أقوال موفق الدين التي فيها التصريح بإثبات صفات الله تعالى وأنها لا تُتأول بما يخالف معناها الظاهر

توضيح كلام موفق الدين ابن قدامة الذي فهِم منه بعضهم التفويض

يُستعان على معرفة مراد المتكِّلم بجمع كلامه، وتفسير بعضه ببعض

المراد بقوله: "وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلِّم بها"

قوله: "وردّوا معناها إلى المتكلِّم بها" مثل قوله: "ولم يعلموا حقيقة معناه".

تفويض ابن قدامة حقيقة المعنى لا أصل المعنى

استعمال ابن قدامة عبارة "عدم العلم بحقيقة المعنى" أثناء كلامه عن الإسراء والمعراج وأشراط الساعة مع كون معانيها معلومة.

بعض نصوص ابن قدامة الصريحة في إثباته لأصل المعنى، وأن ذلك ليس بتشبيه

حقائق صفات الله تعالى هي من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

المراد بقوله: "وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه":

نصوص الصفات عند ابن قدامة قسمان

التفويض الخاص في نص معين، اشتبه على شخص معين

بيان عدم موافقة ابن قدامة للمفوضة حتى فيما أشكل من نصوص الصفات

مراد ابن قدامة بجعله الصفات من المتشابه

حقائق وكيفيات صفات الله تعالى من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، وأقوال بعض العلماء في ذلك

وقت الساعة من المتشابه عند كثير من السلف، مع أنّ معنى الساعة معلوم لا خفاء فيه

المراد بقوله: "ويحرم التعرض لتأويله":

التأويل المنفي في كلام ابن قدامة هو تأويل الجهمية المخالف لظاهر نصوص الصفات

قوله: "وإمراره على وجهه"، مثل قول بعض السلف: "أمروها كما جاءت".

المراد بقول بعض السلف: "أمروها كما جاءت".

ثانيًا: تبرئة الحافظ الذهبي من بدعة التفويض:

مقدمة في كون الحافظ الذهبي كان على مذهب السلف

بعض أقوال الحافظ الذهبي الصريحة في إثبات معاني صفات الله، وتفويض كيفياتها

إثبات الحافظ الذهبي للمعنى المعروف في اللغة، الواضح للسامع

لا تأويل لنصوص الصفات غير دلالة الخطاب

الكيف في صفات الله تعالى مجهول

العلم بالصفات من حيث الجملة

صفات الله تعالى ليست مجازًا

لا يلزم من إثبات صفاته تعالى شيء من التشبيه والتجسيم

بعض أقوال الحافظ الذهبي في إثبات صفتي العلو والاستواء على العرش

إجماع أهل العلم أن الله تعالى فوق العرش استوى

الاستواء معلوم لا يحتاج إلى تفسير، وكيفيته مجهولة

قول متأخري المتكلمين في أن الله لا داخل العالم ولا خارجه...إلخ مخالف لقول الله، وقول رسوله، والمومنين

أقوال الحافظ الذهبي في كون القرآن المنزل – ألفاظه وحروفه ومعانيه – كلام الله تعالى

قولُ ابن كلاب – في أن القرآن هو المعنى القائم بالنفس– لم يُسبق إليه

قول الكلابية والأشعرية في أنّ القرآن معنى قائم بالنفس، وأن هذا المنزل حكايته وعبارته

– بيان المراد بعبارات الحافظ الذهبي التي احتجّ بها بعض المفوضة

قول بعضِ علماء الأشاعرة في أن الحافظ الذهبي غلب عليه مذهب الإثبات

قول التاج السبكي في أن الذهبي والمزي والبرزالي أضرّ بهم أبو العباس ابن تيمية

قول المفوّضة في أن الظاهر غير مراد، وبيان المراد بالظاهر

قول الحافظ الذهبي في أن القول بأن ظاهر نصوص الصفات غير مراد، قولٌ مولّد، لا يعلم أحدًا سبقهم إليه

أهم عبارات الحافظ الذهبي التي تمسّك بها بعض مفوضة العصر، وبيان المراد بها:

العبارة الأولى: وفيها أنه لا تفسير لنصوص الصفات غير قراءتها وإمرارها على ما جاءت"، و"أنّ الله تعالى استأثر بعلم حقائقها:

مراد الحافظ الذهبي بأن نصوص الصفات لا تفسير لها غير قراءتها وإمرارها

قول الحافظ الذهبي هذا مثل قول بعض السلف: "قراءتها تفسيرها"

قول الحافظ الذهبي في أن المراد بقولهم: "قرآءتها تفسيرها"، أنها بيّنة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف

إمرار نصوص الصفات على ما جاءت مع فهم دلالة الخطاب

المراد بقوله: "معتقدين أنها صفات لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها".

الفرق بين أصل معنى الصفة، وبين حقيقة الصفة.

إثبات الحافظ الذهبي لأصل معاني الصفات، وتفويض العلم بحقيقة اتصاف الله بهذه الصفات

العبارة الثانية: "من أقر بذلك...وآمن به مفوضًا معناه إلى الله ورسوله".

لا حجة للمفوضة في هذه العبارة من عدة أوجه

التفويض بمعناه عند المتأخرين من الأشعرية هو تأويل إجمالي

العبارة الثالثة وبيان المراد بها:

تفريق الحافظ الذهبي بين ما صح من نصوص الصفات، وبين ما لم يصح

ما صحّ من نصوص الصفات فإنه يُمرّ ويُقرّ معناه الذي دل عليه الخطاب، وأما ما لم يصح فإنه لا يَتعرّض له بتقرير

لا إشكال في تفويض ما أشكل، ولكن الشأن في جعل ذلك منهجًا في جميع نصوص الصفات

العبارة الرابعة وبيان المراد بها:

التفويض الخاص فيما اختلفت فيه الأمة من مشكل أصول الدين ولم يرِد فيه نصٌ صحيح صريح

قول الحافظ الذهبي في أن النزول والاستواء والكلام والوجه ونحوها صفات واضحة وليست مشكلة

رأي الحافظ الذهبي في زيادة كلمة "حقيقة" في صفات الله

ورد عن جماعة من الأئمة إطلاق كلمة "حقيقة" في صفات الله تعالى، ومرادهم بذلك

تصريح الحافظ الذهبي أنّ صفات الله تعالى ليست مجازًا

تصريح الحافظ الذهبي بلفظ "حقيقة" في صفات الله

رأي الحافظ الذهبي في أن الأولى السكوت عن كلمة "حقيقة" لسببين:

السبب الأول: عدم الحاجة إلى زيادتها ما دام قد أثبتناها صفات لله تعالى

السبب الثاني: أنّ زيادة هذه الكلمة قد تُوجِعُ وتُغضِبُ بعضَ الناس.

رأي الحافظ الذهبي في زيادة كلمة "بذاته"، في صفة الاستواء

بعض الأئمة الذين أطلقوا عبارة "بذاته".

مراد من أطلق لفظة "بذاته" من الأئمة

رأي الحافظ الذهبي في لفظة "بذاته"، وعدم مخالفته في صحة معناها

رأي الحافظ الذهبي في أن الأولى ترك هذه اللفظة لعدم الحاجة إليها ولأنها تشغب النفوس